Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 3 - 2026 - Pages 542-560
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

Cybercrime and Social Transformations in the Digital Environment: A Sociological Study

Nizhah Aghneewah Alsagheer*
Department of Sociology; Faculty of Arts, University of Sirte, Sirte, Libya
*Email (for reference researcher): nizhah.alwerfaly@su.edu.ly

الجريمة الإلكترونية والتحولات الاجتماعية في البيئة الرقمية دراسة من منظور سوسيولوجي

نزهة أغنيوة الصغير
قسم علم الاجتماع ،كلية الادآب ،جامعة سرت ،سرت،ليبيا

تاريخ الاستلام: 23-06-2026، تاريخ القبول:26-08-2026، تاريخ النشر02-09-2026

Abstract

This paper examines cybercrime from a sociological perspective, treating it as a product of deep structural transformations that contemporary societies have undergone with the expansion of the digital environment. It argues that cybercrime is not merely a technical or legal problem but a genuinely social phenomenon reflecting shifts in patterns of social interaction, a relative weakening of traditional mechanisms of social control, and a reconfiguration of identity and space in collective consciousness. Using a descriptive-analytical approach grounded in a review of theoretical literature and prior Arabic and non-Arabic studies, the paper draws on several sociological and criminological frameworks - Routine Activity Theory, Anomie Theory, Differential Association Theory, the General Theory of Crime, and Labeling Theory — to understand how the digital environment generates new opportunities for deviance and crime. The paper concludes that confronting cybercrime requires a comprehensive societal approach that goes beyond technical and legal solutions to rebuild mechanisms of social control and digital socialization in step with ongoing structural change.

Keywords: Cybercrime; Sociology; Social Transformation; Digital Environment; Social Control; Routine Activity Theory.

الملخص

تتناول هذه الورقة العلمية ظاهرة الجريمة الإلكترونية من زاوية سوسيولوجية، بوصفها نتاجاً لتحولات بنيوية عميقة طرأت على المجتمعات المعاصرة مع اتساع البيئة الرقمية وتغلغلها في مختلف مناحي الحياة اليومية. وتنطلق الورقة من فرضية مؤداها أن الجريمة الإلكترونية ليست مجرد إشكالية تقنية أو قانونية بحتة، بل هي ظاهرة اجتماعية بامتياز تعكس تحولاً في أنماط التفاعل الاجتماعي، وتفككاً نسبياً في آليات الضبط الاجتماعي التقليدي، وإعادة تشكل لمفهومي الهوية والمكان في الوعي الجمعي. وتعتمد الورقة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة العربية والأجنبية، وتوظف عدداً من المقاربات النظرية في علم الاجتماع وعلم الإجرام، أبرزها نظرية الأنشطة الروتينية، ونظرية الأنومي، ونظرية الارتباط التفاضلي، والنظرية العامة للجريمة، ونظرية الوصم الاجتماعي، في محاولة لفهم الآليات التي تُنتج بها البيئة الرقمية فرصاً جديدة للانحراف والجريمة. وتخلص الورقة إلى أن مواجهة الجريمة الإلكترونية تستوجب مقاربة مجتمعية شاملة لا تكتفي بالحلول التقنية والقانونية، بل تعيد بناء آليات الضبط الاجتماعي والتنشئة الرقمية بما يواكب طبيعة التحول الحاصل في بنية المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: الجريمة الإلكترونية؛ علم الاجتماع؛ التحول الاجتماعي؛ البيئة الرقمية؛ الضبط الاجتماعي؛ نظرية الأنشطة الروتينية.

المقدمة

لم تعد الجريمة، في صورتها المعاصرة، حبيسة المكان المادي والزمن الملموس الذي ارتبطت به تقليدياً في أدبيات علم الاجتماع الجنائي، بل باتت تنبثق أيضاً من فضاء افتراضي عابر للحدود، تتقاطع فيه الشبكات الرقمية بالبنى الاجتماعية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والاقتصادية والثقافية على نحو غير مسبوق. وقد أفرزت الثورة الرقمية، بما حملته من انتشار واسع لشبكة الإنترنت والهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات المالية الإلكترونية، نمطاً جديداً من السلوك الإجرامي أُطلق عليه اصطلاح «الجريمة الإلكترونية»، وهو نمط لا ينفصل عن التحولات الاجتماعية الأعمق التي تعيد تشكيل علاقة الفرد بالجماعة، وعلاقة الجماعة بأدوات الضبط التي دأبت تاريخياً على كبح الانحراف.

ومن منظور سوسيولوجي، فإن الجريمة الإلكترونية ليست حدثاً تقنياً معزولاً، بل هي تعبير عن أزمة أعمق في وظيفة الضبط الاجتماعي في ظل بيئة رقمية تتسم باللامكانية وسرعة التغير وغياب الرقابة المباشرة وجهاً لوجه. فحين تنتقل التفاعلات الإنسانية من الفضاء الفيزيقي المشهود إلى فضاء افتراضي يتيح إخفاء الهوية والتخفي خلف الشاشات، تضعف الروابط الاجتماعية التقليدية التي كانت تمارس رقابتها الضمنية على سلوك الأفراد، وتتراجع فاعلية مؤسسات الضبط غير الرسمي كالأسرة والجماعة المرجعية، لتحل محلها بيئة رقمية تفتقر في كثير من الأحيان إلى منظومة قيمية أو رقابية متماسكة.

وتكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في السياقات المجتمعية التي تشهد تحولات سياسية واجتماعية متسارعة، حيث يتزامن ضعف مؤسسات الضبط الرسمي مع اتساع النفاذ إلى الفضاء الرقمي، الأمر الذي يخلق بيئة خصبة لأشكال متعددة من الجريمة الإلكترونية، من الاحتيال المالي والابتزاز الإلكتروني إلى انتحال الهوية ونشر خطاب الكراهية والتحريض. ومن هنا تسعى هذه الورقة إلى مقاربة الظاهرة من زاوية سوسيولوجية تحليلية، تتجاوز التوصيف التقني والقانوني الضيق، لتضع الجريمة الإلكترونية في سياقها الاجتماعي الأشمل بوصفها نتاجاً وعرضاً في آن واحد للتحولات التي يعيشها المجتمع في ظل البيئة الرقمية..

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تكمن مشكلة هذه الورقة في أن أغلب الأدبيات المتعلقة بالجريمة الإلكترونية في السياق العربي ما زالت تميل إلى المقاربة القانونية والتقنية، بينما يظل البعد السوسيولوجي للظاهرة، أي علاقتها بالتحولات البنيوية في العلاقات الاجتماعية وآليات الضبط والهوية، أقل حضوراً نسبياً في الدراسة والتحليل. وعليه، تحاول هذه الورقة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: كيف تُسهم التحولات الاجتماعية المصاحبة لاتساع البيئة الرقمية في إعادة إنتاج الجريمة الإلكترونية بوصفها ظاهرة اجتماعية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

1- ما الأسس النظرية السوسيولوجية التي يمكن الاستناد إليها في تفسير الجريمة الإلكترونية؟
2- كيف أسهمت البيئة الرقمية في إعادة تشكيل أنماط التفاعل الاجتماعي وآليات الضبط التقليدي؟
3- ما علاقة الفجوة الرقمية وإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي بانتشار الجريمة الإلكترونية؟
4- ما السبل الممكنة لمواجهة الجريمة الإلكترونية من منظور اجتماعي وليس تقنياً أو قانونياً فحسب؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الورقة من كونها تسهم في إغناء الأدبيات السوسيولوجية العربية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، عبر تقديم قراءة نظرية متكاملة تتجاوز الطرح الوصفي إلى تحليل الأبعاد الاجتماعية العميقة للظاهرة. كما تكتسب أهمية تطبيقية من خلال ما يمكن أن تقدمه من مداخل تفسيرية تفيد صناع السياسات والباحثين والمؤسسات التعليمية والأمنية في فهم الظاهرة ووضع استراتيجيات وقائية تتجاوز البعد التقني الصرف نحو معالجة جذورها الاجتماعية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الورقة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- تقديم إطار نظري سوسيولوجي متكامل لتفسير الجريمة الإلكترونية.
2- الكشف عن أبرز التحولات الاجتماعية المصاحبة لاتساع البيئة الرقمية وعلاقتها بالانحراف.
3- تحليل دور تراجع آليات الضبط الاجتماعي التقليدي في تفسير انتشار الجريمة الإلكترونية.
4- استعراض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة وتحليلها نقدياً.
5- اقتراح توصيات عملية ذات بعد اجتماعي للحد من الظاهرة.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل الأدبيات والدراسات العربية المرتبطة بالجريمة الإلكترونية والتحولات الرقمية وعلم الاجتماع الرقمي، ومحاولة تركيب رؤية سوسيولوجية متكاملة لتفسير الظاهرة.

ويتناسب هذا المنهج مع طبيعة الدراسة النظرية التحليلية التي تستهدف فهم العلاقات بين التكنولوجيا والتحولات الاجتماعية والجريمة الإلكترونية.

مفاهيم الدراسة

الجريمة الإلكترونية

تُعد الجريمة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة نسبياً في الدراسات الاجتماعية والقانونية، وقد ارتبط ظهورها بالتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار شبكة الإنترنت. ويقصد بها بصورة عامة الأفعال غير المشروعة التي تستخدم الحاسوب أو شبكات الاتصال أو البيئة الرقمية كوسيلة لارتكاب الفعل الإجرامي أو تكون محلاً للاعتداء.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويشير عبد الفتاح إلى أن الجريمة الإلكترونية تمثل نمطاً مستحدثاً من الجرائم يرتبط باستخدام التقنيات الحديثة في ارتكاب أفعال مخالفة للقانون، الأمر الذي جعلها تختلف عن الجرائم التقليدية من حيث وسيلة ارتكابها وطبيعة آثارها وصعوبة تحديد مرتكبيها (عبد الفتاح، 2017، ص 35–37).

المنظور السوسيولوجي

يقصد بالمنظور السوسيولوجي ذلك المدخل الذي يفسر الظواهر الإنسانية والسلوكية في ضوء البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير والمؤسسات التي تحيط بالفرد وتؤثر في سلوكه.

وعند توظيف هذا المنظور في دراسة الجريمة، فإن السلوك الإجرامي لا يُفسر باعتباره فعلاً فردياً منعزلاً، وإنما يُنظر إليه في إطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية التي تساعد على ظهوره وانتشاره.

وفي هذا السياق، يوضح غيث أن السلوك الاجتماعي لا يمكن فهمه بمعزل عن البناء الاجتماعي الذي يوجد الفرد داخله، وأن أنماط السلوك ترتبط بالقيم والمعايير والأدوار والعلاقات التي تسود المجتمع (غيث، 1995، ص 58–60).

التحولات الاجتماعية

تشير التحولات الاجتماعية إلى التغيرات التي تصيب البناء الاجتماعي والعلاقات والمؤسسات والقيم وأنماط السلوك خلال فترة زمنية معينة.

ويرى غيث أن التغير الاجتماعي يتضمن التحولات التي تحدث في البناء الاجتماعي أو في الوظائف والعلاقات والأدوار الاجتماعية، وأن هذه التحولات قد تكون نتيجة عوامل اقتصادية وثقافية وتكنولوجية وغيرها وفي العصر الرقمي، أصبحت التكنولوجيا أحد العوامل المهمة في إحداث التحولات الاجتماعية، إذ تغيرت أنماط الاتصال والتفاعل والعمل والتعليم والحصول على المعلومات، كما ظهرت أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية الافتراضية.

ومن ثم، فإن التحولات الاجتماعية المرتبطة بالرقمنة لا تقتصر على تغيير أدوات الاتصال، بل تمتد إلى القيم وأنماط السلوك وأساليب التنشئة والعلاقات بين الأفراد. (غيث، 1995، ص 72–75).

البيئة الرقمية

يقصد بالبيئة الرقمية المجال الذي تتفاعل داخله التقنيات الرقمية والأفراد والمؤسسات، ويشمل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية والمنصات الإلكترونية والتطبيقات المختلفة.

وقد أدت البيئة الرقمية إلى ظهور فضاء جديد للتفاعل الاجتماعي، حيث لم يعد التواصل مقتصراً على الحضور المباشر، بل أصبح ممكناً عبر مساحات افتراضية تتسم بالسرعة والانتشار وتجاوز الحدود الجغرافية.

ويرى السيد أن مجتمع الرقمنة أدى إلى إعادة تشكيل العديد من أنماط التفاعل والسلوك، وأوجد بيئة جديدة للجريمة والانحراف تستدعي تطوير مداخل سوسيولوجية قادرة على تفسير الجريمة الرقمية (السيد، 2023، ص 160–164).

التحول الرقمي

يشير التحول الرقمي إلى عملية الانتقال المتزايد من الأساليب التقليدية في أداء الأنشطة والخدمات والتواصل إلى الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية.

ولا يقتصر التحول الرقمي على استخدام الأجهزة والبرامج، وإنما يؤدي إلى تغير في طرق العمل والتفاعل والحصول على المعلومات وإدارة العلاقات الاجتماعية.

وقد ساهم هذا التحول في إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية، وخلق أنماط جديدة من السلوك والتواصل، كما أوجد فرصاً جديدة أمام الجريمة والانحراف.

ويشير السيد إلى أن التحول نحو مجتمع الرقمنة أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم والانحرافات المرتبطة بالفضاء الإلكتروني، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في المداخل التقليدية لدراسة الجريمة (السيد، 2023، ص 165–169).

الجريمة الإلكترونية

تُعد الجريمة الإلكترونية من الظواهر الإجرامية الحديثة التي ارتبط ظهورها وانتشارها بالتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالانتقال التدريجي للمجتمعات من أنماط التفاعل التقليدية إلى أنماط جديدة تقوم على استخدام الحاسوب والإنترنت والهواتف الذكية والمنصات الرقمية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل العديد من مجالات الحياة الاجتماعية، فلم تعد التكنولوجيا مجرد وسيلة مساعدة للإنسان، وإنما أصبحت جزءاً أساسياً من عمليات التواصل والعمل والتعليم والتجارة والحصول على المعلومات والخدمات. وفي المقابل، أوجدت البيئة الرقمية إمكانات جديدة لممارسة السلوك الإجرامي، الأمر الذي أدى إلى ظهور أشكال من الجرائم تختلف في وسائلها وخصائصها عن كثير من الجرائم التقليدية.

ويشير مفهوم الجريمة الإلكترونية إلى مجموعة الأفعال غير المشروعة التي ترتكب باستخدام أجهزة الحاسوب أو شبكات الاتصال أو الإنترنت أو غيرها من الوسائط الرقمية، أو التي تستهدف هذه الوسائط ذاتها. ومن ثم، فإن التكنولوجيا قد تكون أداة للجريمة، كما قد تكون هدفاً للجريمة. ففي الحالة الأولى يستخدم الجاني التكنولوجيا لتنفيذ فعل إجرامي، كما يحدث في الاحتيال والابتزاز والتشهير الإلكتروني، بينما تكون التكنولوجيا أو البيانات أو الأنظمة المعلوماتية هي محل الاعتداء في حالات اختراق الأنظمة وسرقة البيانات وإتلاف المعلومات.

وقد أدى التطور المستمر في التكنولوجيا إلى صعوبة وضع تعريف واحد ونهائي للجريمة الإلكترونية؛ إذ تتغير صورها وأساليب ارتكابها بالتزامن مع ظهور تقنيات ومنصات وتطبيقات جديدة. ولذلك أصبحت الجريمة الإلكترونية من الظواهر

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المتحركة التي يصعب حصرها في نمط محدد، الأمر الذي دفع الباحثين إلى التعامل معها باعتبارها مفهوماً واسعاً يضم مجموعة متنوعة من الأفعال الإجرامية التي تتم في البيئة الرقمية.

ومن المنظور السوسيولوجي، تكتسب الجريمة الإلكترونية أهمية خاصة لأنها لا تمثل مجرد انتقال للجريمة التقليدية من الواقع المادي إلى الفضاء الافتراضي، وإنما تعكس تحولاً في البنية الاجتماعية التي يحدث داخلها السلوك الإجرامي. فانتقال التفاعل الاجتماعي إلى البيئة الرقمية أدى إلى ظهور علاقات اجتماعية جديدة، وجماعات افتراضية، وأنماط جديدة من التواصل، كما أدى إلى تغير مفهوم المكان والزمان والخصوصية والرقابة الاجتماعية. ويرى السيد أن ظهور المجتمع الرقمي أدى إلى الحاجة إلى تطوير مداخل جديدة لدراسة الجريمة والانحراف، لأن البيئة الرقمية أصبحت مجالاً لإنتاج وإعادة إنتاج أنماط مختلفة من السلوك الإجرامي (السيد، 2023، ص 155–186).

ويؤكد هذا التصور أن الجريمة الإلكترونية لا يمكن تفسيرها من خلال العامل التكنولوجي وحده؛ فالتكنولوجيا لا تدفع الأفراد بصورة آلية إلى ارتكاب الجرائم، وإنما تعمل داخل سياق اجتماعي وثقافي واقتصادي محدد. ولذلك فإن فهم أسباب انتشار الجريمة الإلكترونية يتطلب دراسة مجموعة من المتغيرات الاجتماعية، مثل طبيعة التنشئة الاجتماعية، وقوة الروابط الأسرية، ومستوى الرقابة الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والبطالة، والتهميش الاجتماعي، والثقافة الرقمية، ومستوى الوعي بالمخاطر الإلكترونية، فضلاً عن طبيعة القيم والمعايير الاجتماعية السائدة.

وتظهر أهمية العامل الاجتماعي بصورة واضحة في أن بعض الأفراد قد يمتلكون المعرفة التقنية والقدرة على استخدام التكنولوجيا، لكنهم يستخدمون هذه المعرفة في اتجاهات مختلفة تبعاً للقيم والمعايير التي تحكم سلوكهم. فقد تستخدم المهارات التقنية في التعليم والبحث العلمي والعمل، وقد تستخدم في المقابل في الاختراق أو الاحتيال أو سرقة البيانات. ومن هنا فإن المشكلة لا تكمن في التكنولوجيا ذاتها بقدر ما تكمن في كيفية توظيفها اجتماعياً.

كما ترتبط الجريمة الإلكترونية بالتحولات التي طرأت على مفهوم الخصوصية. ففي المجتمعات التقليدية كانت المعلومات الشخصية محكومة بدرجة كبيرة بنطاق العلاقات المباشرة، بينما أصبح الفرد في المجتمع الرقمي يترك كماً كبيراً من البيانات والمعلومات الشخصية أثناء استخدام المواقع والمنصات والتطبيقات. وقد جعل ذلك البيانات الشخصية مورداً يمكن استغلاله بصورة غير مشروعة، الأمر الذي أدى إلى ظهور جرائم مرتبطة بسرقة الهوية والبيانات وانتهاك الخصوصية.

ومن ناحية أخرى، ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تغيير طبيعة العلاقة بين الجاني والضحية. ففي الجريمة التقليدية غالباً ما يكون هناك نوع من التفاعل المباشر بين الطرفين، بينما يمكن في الجريمة الإلكترونية أن يكون الجاني بعيداً جغرافياً عن الضحية، بل وقد يستخدم هوية رقمية غير حقيقية. وهذا الأمر يؤدي إلى إضعاف بعض أشكال الرقابة الاجتماعية المباشرة ويمنح الجاني في بعض الحالات شعوراً أكبر بإمكانية الإفلات من اكتشافه.

وتشير التايب إلى أن جرائم الفضاء الإلكتروني ارتبطت بالتحولات الواسعة التي أحدثتها الثورة الرقمية في الحياة الاجتماعية، وأن فهم هذه الجرائم يحتاج إلى مقاربة تتجاوز الجانب التقني إلى تحليل الظروف الاجتماعية التي أنتجتها (التايب، 2008، ص 142–172). ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الجريمة الإلكترونية إحدى نتائج التفاعل بين الثورة التكنولوجية والتحول الاجتماعي.

ويرتبط انتشار الجريمة الإلكترونية أيضاً بتغير أنماط الحياة اليومية. فقد أصبح الفرد يستخدم الإنترنت في عدد متزايد من أنشطته اليومية، مثل التسوق والدفع الإلكتروني والتواصل والتعليم والعمل والترفيه. وكلما توسع استخدام التكنولوجيا ازدادت كمية الأنشطة والبيانات والأفراد الموجودين داخل البيئة الرقمية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة أمام الجريمة الإلكترونية. وبالتالي فإن انتشار الجريمة يمكن أن يكون مرتبطاً جزئياً بانتشار الاستخدام الرقمي نفسه.

ويمكن تفسير هذه العلاقة من خلال النظر إلى البيئة الرقمية باعتبارها بيئة اجتماعية جديدة تتوافر فيها عناصر الفرصة الإجرامية. فوجود عدد كبير من المستخدمين، وتوافر معلومات شخصية، وضعف الوعي الأمني لدى بعض الأفراد، وغياب الحماية الكافية، كلها عوامل يمكن أن تزيد من احتمالية وقوع الجريمة. ولذلك فإن مواجهة الجريمة الإلكترونية لا تتطلب فقط تطوير أدوات تقنية للحماية، وإنما تتطلب أيضاً تقليل الفرص الاجتماعية التي تساعد على ارتكابها.

ويظهر كذلك ارتباط الجريمة الإلكترونية بمفهوم الضبط الاجتماعي. ففي المجتمع التقليدي كانت الأسرة والمدرسة والجيرة والجماعات المحلية والقانون تمثل آليات مهمة لتنظيم سلوك الأفراد. أما في البيئة الرقمية، فقد أصبح جزء من سلوك الفرد يتم في فضاء لا يخضع بصورة مباشرة للرقابة الأسرية أو المجتمعية التقليدية. وهذا لا يعني اختفاء الضبط الاجتماعي، وإنما يعني انتقال جزء منه إلى أشكال جديدة، مثل الرقابة الرقمية، وسياسات المنصات الإلكترونية، والقوانين الخاصة بالجرائم الإلكترونية، والتوعية الرقمية.

وفي هذا السياق، يوضح أبوالقاسم أن وسائل الضبط الاجتماعي تؤدي دوراً مهماً في الحد من الجرائم الإلكترونية، وأن التعامل مع هذه الجرائم يستوجب فهم مجموعة من العوامل الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بها (أبوالقاسم، 2024، ص 142–155). وهذا يؤكد أن الوقاية من الجريمة الإلكترونية ليست مسؤولية الأجهزة الأمنية وحدها، وإنما هي مسؤولية اجتماعية تشترك فيها الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والقانونية والأمنية.

كما يمكن ربط الجريمة الإلكترونية بالتحولات التي طرأت على القيم والمعايير الاجتماعية. فقد أصبحت التكنولوجيا وسيلة لانتقال سريع للأفكار والقيم وأنماط السلوك بين المجتمعات، وأصبح الفرد معرضاً لأنماط مختلفة من السلوك لا تتوافق بالضرورة مع القيم التي تربى عليها. وفي بعض الحالات قد يؤدي ضعف المعايير المنظمة للسلوك الرقمي إلى

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حدوث نوع من الانفصال بين القدرة على استخدام التكنولوجيا وبين الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية في استخدامها.

ومن هنا يمكن الاستفادة من مفهوم الأنومي في تفسير بعض جوانب الجريمة الإلكترونية، حيث يمكن أن تنتج بعض أشكال السلوك المنحرف عن وجود فجوة بين سرعة التغير التكنولوجي وبين قدرة القواعد الاجتماعية والمؤسسات على تنظيم هذا التغير. فالتكنولوجيا قد تتطور بسرعة كبيرة، بينما تحتاج القيم والتشريعات وأساليب التنشئة والضبط الاجتماعي إلى وقت أطول حتى تتكيف معها.

كما يمكن تفسير الجريمة الإلكترونية في ضوء نظرية التعلم الاجتماعي، إذ يستطيع الفرد تعلم أنماط السلوك الإجرامي من خلال التفاعل مع الآخرين في البيئة الرقمية. فقد أصبحت شبكة الإنترنت توفر جماعات ومجتمعات افتراضية يتبادل أفرادها المعرفة والخبرات، بما فيها أحياناً المعرفة المرتبطة بممارسات غير قانونية. وبذلك يمكن أن يصبح الفضاء الرقمي مجالاً لتعلم السلوك المنحرف، كما يمكن أن يكون في المقابل مجالاً لتعلم السلوك الوقائي والأخلاقي.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الجريمة الإلكترونية تمثل ظاهرة اجتماعية مستحدثة نشأت وتطورت في سياق التحول الرقمي للمجتمع، وهي نتاج لتفاعل التكنولوجيا مع البناء الاجتماعي والقيمي والثقافي والاقتصادي والمؤسسي. ولذلك فإن دراستها من منظور سوسيولوجي تقتضي تحليل الظروف التي تجعل بعض الأفراد أكثر استعداداً لممارسة السلوك الإجرامي الإلكتروني، والظروف التي تجعل آخرين أكثر عرضة لأن يكونوا ضحايا، فضلاً عن دراسة دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الوقاية منها والحد من آثارها.

خصائص الجريمة الإلكترونية

تتميز الجريمة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مختلفة في طبيعتها وآليات ارتكابها عن الجرائم التقليدية، إذ ارتبط ظهورها وتطورها بالتوسع المتزايد في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتقال جانب كبير من النشاط الإنساني والاجتماعي والاقتصادي إلى البيئة الرقمية. ولم تعد الجريمة مرتبطة بالضرورة بمكان مادي محدد أو بوجود الجاني والمجني عليه في الحيز المكاني نفسه، بل أصبحت قادرة على الانتقال عبر الشبكات الرقمية وتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية بسهولة، الأمر الذي جعلها من الظواهر الاجتماعية المستحدثة التي تتطلب إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للجريمة والانحراف والضبط الاجتماعي. ويرى السيد أن التحول نحو مجتمع الرقمنة أدى إلى ظهور أنماط جديدة من السلوك الإجرامي ترتبط بطبيعة المجتمع الرقمي ووسائل التفاعل داخله، وهو ما يجعل دراسة الجريمة الإلكترونية بحاجة إلى مداخل اجتماعية وسوسيولوجية تتجاوز التفسير التقني والقانوني وحده (السيد، 2023، ص 155–186).

وتتمثل أولى خصائص الجريمة الإلكترونية في ارتباطها الوثيق بالتكنولوجيا الرقمية، فهي جريمة لا يمكن فصلها عن الحاسوب أو الهاتف الذكي أو شبكة الإنترنت أو نظم المعلومات والاتصالات الحديثة. ويُستخدم الفضاء الرقمي في مراحل مختلفة من النشاط الإجرامي، سواء في التخطيط للجريمة أو تنفيذها أو إخفاء آثارها أو التواصل بين أطرافها. ولذلك فإن التطور المستمر في التكنولوجيا يؤدي بصورة متزامنة إلى تطور أساليب ارتكاب الجرائم الإلكترونية، بحيث تظهر باستمرار أنماط جديدة من الاعتداءات الرقمية لم تكن معروفة في المراحل السابقة. ومن المنظور السوسيولوجي، تكشف هذه الخاصية عن العلاقة التفاعلية بين التغير التكنولوجي والتغير الاجتماعي؛ فكلما توسعت التكنولوجيا في تنظيم الحياة اليومية واتسعت مجالات الاعتماد عليها، ظهرت معها فرص جديدة للسلوك المنحرف والإجرامي (التايب، 2008، ص 142–172).

وتتصف الجريمة الإلكترونية كذلك بتجاوزها للحدود الجغرافية، إذ يستطيع الجاني الموجود في دولة معينة استهداف شخص أو مؤسسة أو نظام معلومات موجود في دولة أخرى دون أن ينتقل إليها بصورة فعلية. وقد جعل هذا الأمر الجريمة الإلكترونية ذات طبيعة عابرة للحدود، وهو ما يميزها عن كثير من الجرائم التقليدية التي يرتبط ارتكابها غالبًا بمكان جغرافي واضح. ويؤدي هذا البعد إلى تعقيد عمليات الكشف والتحقيق والملاحقة، كما يطرح إشكالات تتعلق بالاختصاص القضائي والتعاون بين الدول. ومن الناحية السوسيولوجية، تعكس هذه الخاصية أحد أهم آثار العولمة الرقمية، حيث أصبح الفضاء الاجتماعي أكثر اتساعًا وأقل ارتباطًا بالحدود المكانية التقليدية، وأصبح الفرد قادرًا على التفاعل مع أفراد ومؤسسات وجماعات موجودة في مناطق جغرافية بعيدة (الزريبي، 2025، ص 55–62).

ومن الخصائص المهمة أيضًا صعوبة تحديد هوية الجاني في العديد من الجرائم الإلكترونية، إذ يمكن للجاني استخدام أسماء مستعارة وحسابات وهمية وتقنيات مختلفة لإخفاء هويته أو موقعه الحقيقي. كما أن بعض البيئات الرقمية تسمح بدرجة عالية من التخفي، الأمر الذي قد يشجع بعض الأفراد على ممارسة سلوكيات مخالفة للقانون أو للمعايير الاجتماعية بسبب شعورهم بانخفاض احتمالية اكتشافهم. ومن المنظور السوسيولوجي، يمكن ربط ذلك بما توفره البيئة الرقمية من أشكال جديدة من إخفاء الهوية والمسافة الاجتماعية بين الفاعل والمتضرر، حيث لا يرى الجاني في كثير من الحالات الضحية بصورة مباشرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض بعض القيود الأخلاقية والاجتماعية التي تحد من السلوك الإجرامي في العلاقات الواقعية.

وتتميز الجريمة الإلكترونية أيضًا بسرعة ارتكابها وانتشار آثارها، فقد يستطيع الجاني تنفيذ الفعل خلال فترة زمنية قصيرة، بينما تنتشر نتائجه على نطاق واسع خلال دقائق أو ثوانٍ. ويمكن لمعلومة مسروقة أو صورة أو رسالة أو برنامج ضار أن تنتقل بين عدد كبير من المستخدمين، بما يجعل الأثر الاجتماعي للجريمة أكبر من نطاق الفعل الأولي الذي قام به

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجاني. وهذه السرعة تتوافق مع طبيعة البيئة الرقمية التي تقوم على التدفق المستمر للمعلومات والاتصالات، الأمر الذي يجعل الاستجابة الأمنية والاجتماعية للجريمة بحاجة إلى سرعة مماثلة في الكشف والتعامل مع آثارها.

كما تتسم الجريمة الإلكترونية باتساع نطاق الضحايا المحتملين، إذ يمكن لفعل إجرامي واحد أن يستهدف عددًا كبيرًا من الأشخاص في الوقت نفسه. فقد يتعرض مستخدمو منصة رقمية أو مؤسسة مصرفية أو قاعدة بيانات لهجوم واحد يؤثر في آلاف أو ملايين الأفراد. وهذا يختلف عن العديد من الجرائم التقليدية التي يكون فيها عدد الضحايا أكثر ارتباطًا بمكان الجريمة وقدرة الجاني على الوصول إليهم. ومن ثم، فإن البيئة الرقمية قد تضاعف حجم الضرر الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن الفعل الإجرامي، وهو ما يجعل الجريمة الإلكترونية ظاهرة تتجاوز العلاقة الثنائية بين الجاني والضحية لتؤثر في مؤسسات وجماعات ومجتمعات بأكملها (أبوالقاسم، 2024، ص 142–155).

ومن خصائص الجريمة الإلكترونية تنوع صورها وأشكالها، فهي لا تقتصر على نمط واحد من الجرائم، وإنما تشمل الاعتداء على البيانات والمعلومات، والاحتيال الإلكتروني، وسرقة الهوية، والابتزاز الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية، والاختراق غير المشروع للأنظمة، ونشر المحتويات الضارة، والاعتداءات التي تستهدف المؤسسات والبنى التحتية الرقمية. ويعكس هذا التنوع طبيعة المجتمع الرقمي نفسه، إذ كلما توسعت مجالات استخدام التكنولوجيا، اتسعت المجالات التي يمكن أن تستغل في ارتكاب السلوك الإجرامي. ولذلك فإن الجريمة الإلكترونية ليست ظاهرة ثابتة، بل هي ظاهرة متغيرة تتطور بتطور التكنولوجيا وأشكال الاستخدام الاجتماعي لها.

وتتسم كذلك بصعوبة اكتشافها وإثباتها مقارنة ببعض الجرائم التقليدية، لأن آثارها قد تكون رقمية وغير مادية، كما يمكن للجاني أن يعمل على محو أو تغيير الأدلة الإلكترونية أو إخفاء مصدرها. وهذا يفرض على المؤسسات الأمنية والقضائية امتلاك قدرات تقنية متخصصة للكشف عن الأدلة الرقمية وتحليلها. ويشير أبوالقاسم إلى أن طبيعة الجرائم الإلكترونية المستحدثة وما تتصف به من تغير مستمر تجعل مواجهتها عملية تحتاج إلى تطوير مستمر لوسائل الضبط الاجتماعي وآليات المكافحة (أبوالقاسم، 2024، ص 142–155).

ومن الخصائص البارزة أيضًا انخفاض التكلفة المادية لبعض أشكال الجريمة الإلكترونية مقارنة بعائدها المحتمل؛ فالجاني قد يستطيع استخدام أدوات رقمية متاحة أو قليلة التكلفة للوصول إلى عدد كبير من الضحايا أو تحقيق مكاسب مادية كبيرة. وهذا الجانب يساعد على تفسير انجذاب بعض الأفراد إلى هذا النوع من السلوك الإجرامي، خصوصًا عندما تتوافر لديهم المعرفة التقنية اللازمة ويعتقدون أن فرص اكتشافهم محدودة. وهنا تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتقنية في تفسير السلوك الإجرامي، فلا يمكن النظر إلى الجريمة الإلكترونية باعتبارها نتيجة للقدرة التقنية وحدها.

وتتصف الجريمة الإلكترونية كذلك بمرونة أساليب ارتكابها وسرعة تغيرها، فالجاني يستطيع تعديل أدواته وطرقه استجابة للإجراءات الأمنية والتقنيات المستخدمة في الحماية. وكلما تطورت وسائل الحماية، ظهرت أساليب جديدة للتحايل عليها، مما يجعل العلاقة بين الجريمة الإلكترونية والتكنولوجيا علاقة متحركة ومستمرة. ولذلك فإن دراسة هذه الجريمة من منظور سوسيولوجي تقتضي النظر إليها باعتبارها جزءًا من التحولات الاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة، وليس باعتبارها مجرد انحراف فردي منفصل عن المجتمع.

ومن الخصائص المهمة ضعف الارتباط المباشر بين الجاني والضحية، ففي كثير من الجرائم الإلكترونية لا توجد مواجهة وجهاً لوجه بين الطرفين، وقد لا يعرف الجاني ضحيته معرفة شخصية. ويؤثر هذا الانفصال المكاني والاجتماعي في طبيعة التفاعل بين الطرفين، وقد يؤدي إلى تقليل الشعور بالمسؤولية تجاه الضحية لدى بعض الجناة. كما أن الضحية قد لا تعرف هوية المعتدي أو مكان وجوده، وهو ما يزيد من شعورها بعدم الأمان ويجعل آثار الجريمة تتجاوز الخسارة المادية لتشمل مشاعر الخوف والقلق وفقدان الثقة بالبيئة الرقمية.

ومن منظور علم الاجتماع، يمكن القول إن الجريمة الإلكترونية تتميز أيضًا بارتباطها بتحولات القيم والمعايير الاجتماعية؛ فالانتقال من العلاقات الاجتماعية المباشرة إلى العلاقات الافتراضية أدى إلى ظهور مواقف وسلوكيات جديدة تجاه الخصوصية والملكية والمعلومات والهوية والعلاقات الاجتماعية. وقد يؤدي ضعف الوعي بالقواعد المنظمة للسلوك الرقمي إلى خلق فجوة بين ما هو مقبول اجتماعيًا في الواقع وما يمارسه بعض الأفراد في الفضاء الافتراضي. ومن هنا تظهر أهمية الثقافة الرقمية في الحد من السلوكيات المنحرفة، لأن الوقاية من الجريمة الإلكترونية لا تعتمد على العقوبات القانونية والتقنيات الأمنية فقط، وإنما تتطلب أيضًا بناء وعي اجتماعي وأخلاقي لدى مستخدمي التكنولوجيا.

كما تتميز الجريمة الإلكترونية بتعدد الفاعلين وتنوع دوافعهم؛ فقد يرتكبها فرد بدافع تحقيق منفعة مادية، أو بدافع الانتقام، أو إثبات القدرة التقنية، أو الرغبة في السيطرة، أو بدافع اجتماعي أو سياسي أو أيديولوجي. وهذا التنوع في الدوافع يؤكد أن الجريمة الإلكترونية ليست ظاهرة تقنية بحتة، وإنما ترتبط بمجموعة من المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولذلك فإن تفسيرها سوسيولوجيًا يتطلب دراسة البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفاعل، والعلاقات التي تربطه بالآخرين، ومستوى اندماجه الاجتماعي، والضوابط التي تحكم سلوكه، إضافة إلى الفرص التي تتيحها البيئة الرقمية أمام السلوك الإجرامي.

وتتميز الجريمة الإلكترونية كذلك بتأثيرها في منظومة الضبط الاجتماعي، إذ فرض انتشار الجرائم الرقمية تحديات جديدة على مؤسسات الضبط الرسمية وغير الرسمية. فمؤسسات الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام لم تعد تواجه فقط أشكال الانحراف التقليدية، بل أصبحت مطالبة بتطوير أساليب التربية والتوعية بما يتناسب مع البيئة الرقمية. كما أن المؤسسات القانونية والأمنية مطالبة بتطوير قدراتها لمواجهة جرائم متغيرة ومتجاوزة للحدود. ويرى أبوالقاسم أن وسائل

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الضبط الاجتماعي تمثل عنصرًا أساسيًا في الحد من الجرائم الإلكترونية، إلى جانب ضرورة التعامل مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية المرتبطة بظهورها (أبوالقاسم، 2024، ص 142–155).

وبناءً على ما سبق، يمكن النظر إلى خصائص الجريمة الإلكترونية باعتبارها انعكاسًا للتحولات التي شهدها المجتمع نتيجة الانتقال المتزايد نحو البيئة الرقمية. فهي جريمة سريعة، عابرة للحدود، متطورة تقنيًا، يصعب أحيانًا تحديد مرتكبها، ومتنوعة في أشكالها وضحاياها وآثارها، كما أنها ترتبط بصورة مباشرة بتحولات العلاقات الاجتماعية والقيم وأنماط التفاعل والضبط الاجتماعي. ومن ثم فإن فهمها بصورة متكاملة يتطلب الجمع بين البعد التقني والقانوني والاجتماعي، مع إعطاء أهمية خاصة للمنظور السوسيولوجي الذي ينظر إلى الجريمة الإلكترونية باعتبارها نتاجًا للتفاعل بين الفرد والمجتمع والتكنولوجيا والتحولات التي تطرأ على بنية الحياة الاجتماعية في العصر الرقمي.

التحولات الاجتماعية في ظل البيئة الرقمية

أحدثت البيئة الرقمية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، فلم يعد استخدام التكنولوجيا مقتصرًا على تسهيل الاتصال أو الوصول إلى المعلومات، وإنما أصبح عنصرًا أساسيًا في إعادة تشكيل أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وقد أدى الانتشار الواسع للإنترنت والهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية إلى انتقال جزء كبير من التفاعلات الإنسانية من المجال الواقعي المباشر إلى المجال الافتراضي، الأمر الذي أسهم في ظهور أنماط جديدة من التواصل والتفاعل وإنتاج المعرفة وتبادل المعلومات. ومن ثم، فإن التحول الرقمي لا يمثل مجرد تغير تقني، بل يمثل تحولًا اجتماعيًا شاملًا يمس بنية المجتمع ووظائف مؤسساته وأنماط السلوك والقيم والمعايير التي تحكم العلاقات بين أفراده.

ويشير مفهوم التحولات الاجتماعية في البيئة الرقمية إلى مجموعة التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي وأنماط العلاقات والتفاعل والقيم والأدوار الاجتماعية نتيجة الانتشار المتزايد للتكنولوجيا الرقمية. فالإنسان المعاصر أصبح يعيش في بيئة مزدوجة تتداخل فيها الحياة الواقعية مع الحياة الافتراضية، وأصبح الهاتف الذكي ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية جزءًا من الحياة اليومية للأفراد والجماعات. وقد ساهم ذلك في إعادة تنظيم الوقت الاجتماعي وطرق الاتصال والعمل والتعلم والترفيه والحصول على الخدمات. وتؤكد التايب أن الثورة الرقمية لم تقتصر آثارها على المجال التقني، وإنما ارتبطت بتحولات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبظهور الفضاء الإلكتروني بوصفه مجالًا جديدًا للتفاعل الإنساني وظهور أنماط مستحدثة من السلوك والجريمة (التايب، 2008، ص 142–172).

ومن أبرز التحولات التي أحدثتها البيئة الرقمية التغير في أنماط التفاعل الاجتماعي. فقد كانت العلاقات الاجتماعية في المجتمعات التقليدية تعتمد بدرجة كبيرة على الاتصال المباشر، واللقاءات وجهاً لوجه، والانتماء إلى الأسرة والجماعة المحلية ومؤسسات المجتمع المختلفة، بينما أصبح التفاعل في البيئة الرقمية أكثر سرعة واتساعًا وتجاوزًا للحدود الجغرافية. وأصبح بإمكان الفرد التواصل مع أشخاص لا يعرفهم بصورة مباشرة، وينتمون إلى مجتمعات وثقافات مختلفة، وهو ما أدى إلى توسيع شبكات العلاقات الاجتماعية وإعادة تشكيل مفهوم القرب الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على الاتصال الافتراضي إلى تراجع بعض أشكال التفاعل المباشر وإضعاف بعض الروابط الاجتماعية التقليدية، الأمر الذي يجعل أثر التكنولوجيا في العلاقات الاجتماعية ذا طبيعة مزدوجة؛ فهي من ناحية توسع فرص التواصل، ومن ناحية أخرى قد تغير طبيعة العلاقات وعمقها.

كما أسهمت البيئة الرقمية في إعادة تشكيل مفهوم المجتمع والجماعة الاجتماعية، فلم تعد الجماعة الاجتماعية مرتبطة بالضرورة بمكان جغرافي مشترك، بل أصبحت الجماعات الافتراضية قادرة على التكوين حول الاهتمامات والقيم والمواقف المشتركة. وقد أدى ذلك إلى ظهور المجتمعات الافتراضية التي يتفاعل أفرادها بصورة مستمرة عبر المنصات الرقمية، ويتبادلون المعلومات والخبرات والمواقف، وقد تتكون بينهم أنماط من الانتماء والتضامن رغم عدم وجود علاقة مكانية مباشرة بينهم. وتشير سعيدي إلى أن نشوء المجتمعات الافتراضية ارتبط بالتطور التكنولوجي الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة والتفكير والعمل والتواصل، وأوجد بيئة اجتماعية جديدة تتغير فيها قواعد التفاعل والعلاقات الاجتماعية (سعيدي، 2023، ص 1–308).

وقد امتدت التحولات الرقمية إلى منظومة القيم والمعايير الاجتماعية، حيث أصبحت القيم المتعلقة بالخصوصية والملكية والمعلومات والهوية والحرية والتواصل محل إعادة نظر في ظل الاستخدام الواسع للتكنولوجيا. فالسلوك الذي كان ينظر إليه باعتباره خاصًا أو شخصيًا أصبح في بعض الحالات قابلًا للنشر والمشاركة على نطاق واسع، كما أصبحت المعلومات الشخصية جزءًا من عمليات التفاعل الرقمي اليومية. ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى إعادة تعريف الحدود بين الخاص والعام، وبين المقبول وغير المقبول في السلوك الرقمي. ويشير الأحرش إلى أن الثورة الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي أسهمت في إعادة تشكيل منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية، إذ وسعت من فرص التواصل والمشاركة، لكنها في المقابل أثرت في بعض أنماط التفاعل المباشر والخصوصية الاجتماعية (الأحرش، 2026).

وتظهر التحولات الاجتماعية كذلك في تغير مفهوم الخصوصية، إذ أصبحت البيانات والصور والمعلومات الشخصية قابلة للتداول والحفظ والنشر وإعادة الاستخدام بدرجات لم تكن متاحة في البيئة الاجتماعية التقليدية. وقد أدى ذلك إلى ظهور تحديات جديدة تتعلق بحماية الحياة الخاصة، ولا سيما مع سهولة تصوير الأشخاص ونشر المحتوى وإعادة مشاركته. ومن منظور سوسيولوجي، فإن تغير مفهوم الخصوصية لا يرتبط بالتكنولوجيا وحدها، وإنما يرتبط أيضًا بتغير اتجاهات الأفراد نحو ما يعتبرونه قابلًا للنشر وما ينبغي أن يبقى داخل المجال الخاص. ويؤدي هذا التحول إلى ظهور مشكلات اجتماعية جديدة، من بينها انتهاك الخصوصية والابتزاز الإلكتروني والتشهير وسرقة الهوية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما أدت البيئة الرقمية إلى تحولات في بنية الأسرة وأدوارها، فقد أصبح أفراد الأسرة قادرين على التواصل مع العالم الخارجي بصورة مستمرة من خلال الهواتف والأجهزة الذكية، بينما أصبحت الأسرة نفسها مطالبة بالتعامل مع مصادر متعددة للتنشئة الاجتماعية. فلم تعد الأسرة المصدر الوحيد للمعلومات والقيم والمعايير، إذ أصبح الأبناء يتعرضون بصورة مباشرة لمحتويات ومؤثرات رقمية متنوعة من خلال مواقع التواصل والمنصات الإلكترونية. وهذا الوضع يضعف نسبيًا قدرة الأسرة على الرقابة التقليدية، ويجعل وظيفتها التربوية أكثر تعقيدًا؛ لأنها أصبحت مطالبة بالانتقال من الرقابة المباشرة إلى بناء الوعي والقدرة على الاختيار والنقد والتعامل الآمن مع المحتوى الرقمي.

وفي مجال التعليم، أسهم التحول الرقمي في إعادة تشكيل العملية التعليمية، من خلال التعليم الإلكتروني والمنصات التعليمية والمصادر الرقمية والتواصل الافتراضي بين المعلمين والطلاب. وأصبح الوصول إلى المعرفة أكثر سرعة واتساعًا، ولم تعد المدرسة أو الجامعة المصدر الوحيد للمعلومات. إلا أن هذه التحولات أنتجت في الوقت نفسه تفاوتات جديدة بين الأفراد الذين يمتلكون الأجهزة والمهارات والاتصال الجيد بالإنترنت وبين الفئات التي تعاني من ضعف الوصول إلى التكنولوجيا، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ظهور أو اتساع ما يعرف بالفجوة الرقمية. ومن ثم فإن الرقمنة يمكن أن تسهم في توسيع فرص التعليم والمعرفة، لكنها قد تنتج أشكالًا جديدة من عدم المساواة الاجتماعية إذا لم تتوافر فرص عادلة للوصول إلى الموارد الرقمية.

وقد امتدت التحولات الرقمية إلى المجال الاقتصادي وسوق العمل، حيث ظهرت أنماط جديدة للعمل والتجارة والتسويق والخدمات الإلكترونية. وأصبح الفرد قادرًا على ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية عن بُعد، كما ظهرت وظائف ومهن جديدة مرتبطة بالبيانات والبرمجيات والمنصات الرقمية. وفي المقابل، أدى هذا التحول إلى تغير بعض أنماط العمل التقليدية، وخلق تحديات مرتبطة بالأمان الوظيفي والمهارات المطلوبة وسرعة تغير سوق العمل. وبذلك أصبحت الكفاءة الرقمية عنصرًا متزايد الأهمية في تحديد فرص الفرد في التعليم والعمل والاندماج الاقتصادي.

ومن أهم مظاهر التحول الاجتماعي في البيئة الرقمية ظهور أشكال جديدة من عدم المساواة الاجتماعية. فالمجتمع الرقمي لا يضمن تلقائيًا المساواة بين أفراده، لأن القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا تتأثر بالمستوى الاقتصادي والتعليمي والعمر ومكان الإقامة والمهارات الرقمية. ولذلك قد تتحول الفجوة في الوصول إلى التكنولوجيا إلى فجوة في المعرفة والفرص الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الزريبي إلى أن التحولات الرقمية ترتبط بأبعاد اجتماعية تتصل بإعادة إنتاج بعض أنماط عدم المساواة، وأن ضعف البنية المؤسسية والرقمية في بعض البيئات، ومنها البيئة الليبية، يزيد من قابلية المجتمع لمواجهة المخاطر والتهديدات الرقمية (الزريبي، 2025، ص 55–62).

كما أدت البيئة الرقمية إلى ظهور أنماط جديدة من الانحراف والجريمة، إذ وفرت التكنولوجيا فرصًا جديدة يمكن أن يستغلها بعض الأفراد في ممارسة سلوكيات مخالفة للقانون أو للمعايير الاجتماعية. ومع انتقال جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى الإنترنت، أصبحت البيانات والحسابات الإلكترونية والهوية الرقمية أهدافًا محتملة للاعتداء. وظهرت بذلك أنماط مثل الاحتيال الإلكتروني والابتزاز وسرقة الهوية وانتهاك الخصوصية والاختراق ونشر المحتوى الضار. ومن هنا ترتبط الجريمة الإلكترونية ارتباطًا مباشرًا بالتحولات الاجتماعية التي أحدثتها البيئة الرقمية؛ فكلما توسعت مجالات الحياة التي انتقلت إلى الفضاء الرقمي، اتسعت في المقابل الفرص المحتملة لاستغلال هذا الفضاء في السلوك الإجرامي (السيد، 2023، ص 155–186).

كما ترتبط التحولات الاجتماعية الرقمية بتغير أنماط الضبط الاجتماعي. ففي المجتمع التقليدي كانت الأسرة والمدرسة والجماعة المحلية والمؤسسات الدينية والقانونية تؤدي أدوارًا أساسية في مراقبة السلوك وتقويمه، أما في البيئة الرقمية فقد أصبح الفرد يتحرك في فضاء واسع لا يمكن ضبطه بالأساليب التقليدية وحدها. ولذلك ظهرت الحاجة إلى تطوير أشكال جديدة من الضبط الاجتماعي تقوم على التشريعات الرقمية والتوعية والثقافة الرقمية والتربية الإعلامية والأمن السيبراني، إلى جانب الدور المستمر للمؤسسات الاجتماعية التقليدية. ويؤكد أبوالقاسم أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجرائم الإلكترونية، مع ضرورة مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والأخلاقية المرتبطة بها (أبوالقاسم، 2024، ص 142–155).

ومن ناحية أخرى، أدت البيئة الرقمية إلى تغير مفهوم الهوية الاجتماعية، إذ أصبح الفرد قادرًا على تقديم نفسه للآخرين من خلال هويات وصور رقمية قد تختلف بدرجات متفاوتة عن شخصيته في الحياة الواقعية. وأصبحت الحسابات الشخصية والصور والمنشورات والتفاعلات الرقمية عناصر تدخل في تشكيل الصورة الاجتماعية للفرد. كما أصبحت الجماعات الافتراضية قادرة على التأثير في اتجاهاته ومواقفه، الأمر الذي يجعل الهوية في المجتمع الرقمي أكثر مرونة وتغيرًا، ويجعل الفرد معرضًا لتأثيرات متعددة تتجاوز نطاق الأسرة والمجتمع المحلي.

وتكشف هذه التحولات مجتمعة عن أن البيئة الرقمية أصبحت مجالًا اجتماعيًا جديدًا لإنتاج العلاقات والقيم والسلوكيات، وليست مجرد أداة تقنية محايدة. فالتكنولوجيا تدخل في الحياة اليومية وتعيد تنظيم طرق التواصل والعمل والتعليم والترفيه والحصول على الخدمات، كما تؤثر في العلاقات بين الأفراد والمؤسسات. ومن ثم، فإن دراسة التحولات الاجتماعية في البيئة الرقمية تتطلب فهم العلاقة المتبادلة بين التكنولوجيا والمجتمع؛ فالمجتمع يستخدم التكنولوجيا وفق احتياجاته وقيمه ومؤسساته، وفي الوقت نفسه تعيد التكنولوجيا تشكيل تلك الاحتياجات والقيم والمؤسسات.

العوامل الاجتماعية المفسرة للجريمة الإلكترونية

لا يمكن تفسير الجريمة الإلكترونية بالاعتماد على العوامل التقنية وحدها، وإنما ترتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر في سلوك الفرد وتحدد طبيعة استخدامه للتكنولوجيا. فالبيئة الرقمية أصبحت جزءًا أساسيًا

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 3 - 2026 - Pages 542-560
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

من الحياة الاجتماعية، ومع توسع استخدامها ظهرت فرص جديدة للسلوك الإجرامي والانحراف، مما يجعل الجريمة الإلكترونية انعكاسًا لبعض التحولات التي يشهدها المجتمع في ظل الرقمنة (السيد، 2023، ص 155–186).

ويأتي ضعف التنشئة الاجتماعية والرقمية في مقدمة العوامل المفسرة للجريمة الإلكترونية، إذ تؤدي الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية دورًا أساسيًا في غرس القيم والمعايير التي توجه سلوك الفرد. وعندما يضعف دور هذه المؤسسات في توعية الأفراد بمخاطر الاستخدام غير السليم للتكنولوجيا، قد يصبح الفرد أكثر عرضة لممارسة سلوكيات مخالفة للقانون أو للمعايير الاجتماعية.

كما يمثل ضعف الضبط الاجتماعي عاملًا مهمًا في انتشار الجريمة الإلكترونية، فسهولة إخفاء الهوية وصعوبة اكتشاف الجاني في بعض الحالات تقلل من فاعلية الضوابط التقليدية. وقد أدى انتقال جزء كبير من التفاعل الاجتماعي إلى الفضاء الرقمي إلى الحاجة إلى تطوير وسائل جديدة للضبط تقوم على التشريع والتوعية والثقافة الرقمية إلى جانب الرقابة الاجتماعية التقليدية (أبوالقاسم، 2024، ص 142–155).

ويُعد العامل الاقتصادي من العوامل التي قد تدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب الجرائم الإلكترونية، خاصة عندما ترتبط الجريمة بتحقيق مكاسب مادية أو الحصول على أموال ومعلومات بصورة غير مشروعة. كما قد يسهم الفقر والبطالة وضعف فرص العمل، في بعض السياقات، في زيادة قابلية بعض الأفراد للانخراط في أنماط من السلوك المنحرف، وإن كان ذلك لا يعني أن الظروف الاقتصادية تؤدي بصورة حتمية إلى الجريمة.

كذلك تؤدي جماعات الأقران والعلاقات الافتراضية دورًا في تشكيل السلوك الإلكتروني، حيث تتيح شبكات التواصل والمجتمعات الافتراضية للأفراد التفاعل مع جماعات مختلفة وتبادل الخبرات والسلوكيات. وقد يتعلم بعض الأفراد أساليب السلوك الإجرامي من خلال هذه الجماعات، خاصة في ظل ضعف الرقابة الاجتماعية وغياب التوجيه الأسري والتربوي

ومن العوامل المهمة أيضًا ضعف الثقافة والوعي الرقمي، إذ إن عدم معرفة الأفراد بالقواعد الأخلاقية والقانونية للاستخدام الآمن للتكنولوجيا قد يؤدي إلى ممارسة سلوكيات ضارة، سواء بصورة متعمدة أو نتيجة الجهل بعواقبها. ولذلك تمثل الثقافة الرقمية وسيلة مهمة للوقاية من الجريمة الإلكترونية وتعزيز الاستخدام المسؤول للفضاء الرقمي (الزريبي، 2025، ص 55–62).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الجريمة الإلكترونية نتاج تفاعل مجموعة من العوامل، أهمها ضعف التنشئة والضبط الاجتماعي، والعوامل الاقتصادية، وتأثير جماعات الأقران، وضعف الثقافة الرقمية، إلى جانب التحولات التي طرأت على العلاقات والقيم الاجتماعية في البيئة الرقمية. ومن ثم فإن مواجهتها تتطلب معالجة جذورها الاجتماعية والثقافية إلى جانب الإجراءات التقنية والقانونية.

الآثار الاجتماعية للجريمة الإلكترونية

تترك الجريمة الإلكترونية آثارًا متعددة لا تقتصر على الجانب المادي أو التقني، وإنما تمتد إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، نظرًا لارتباط الأفراد والمؤسسات بصورة متزايدة بالبيئة الرقمية. فانتشار الجرائم الإلكترونية يؤدي إلى التأثير في شعور الأفراد بالأمان والثقة، ويغير من طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط التعامل مع التكنولوجيا، كما يفرض تحديات جديدة على الأسرة والمؤسسات التعليمية والأمنية والقانونية. وقد أصبحت الجريمة الإلكترونية من الظواهر المرتبطة بالتحولات الاجتماعية التي أحدثتها الرقمنة، لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة في الفرد والمجتمع (السيد، 2023، ص 155–186).

ويتمثل أحد أهم آثارها في إضعاف الشعور بالأمن والثقة، إذ قد يؤدي تعرض الأفراد للابتزاز أو الاحتيال أو سرقة البيانات وانتهاك الخصوصية إلى الشعور بالخوف والقلق وعدم الاطمئنان عند استخدام الوسائل الرقمية. كما يمكن أن تؤدي كثرة الجرائم الإلكترونية إلى انخفاض الثقة في المعاملات والخدمات الإلكترونية، وهو ما قد يحد من استفادة المجتمع من التحول الرقمي.

كما تؤثر الجريمة الإلكترونية في العلاقات الأسرية والاجتماعية، خاصة عندما تتضمن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أو التشهير أو الابتزاز أو انتهاك الخصوصية. وقد تؤدي هذه الممارسات إلى نشوء النزاعات الأسرية والاجتماعية وإضعاف الثقة بين الأفراد، فضلًا عن انتقال بعض المشكلات التي تحدث في الفضاء الإلكتروني إلى الحياة الواقعية. ومن ثم أصبحت الأسرة تواجه تحديات جديدة في حماية أفرادها ومتابعة أنشطتهم الرقمية وتعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا (أبوالقاسم، 2024، ص 142–155).

وتؤدي الجريمة الإلكترونية كذلك إلى تهديد الخصوصية والحياة الشخصية، نتيجة إمكانية الحصول على الصور والبيانات والمعلومات الشخصية أو نشرها دون موافقة أصحابها. ويكتسب هذا الأثر أهمية اجتماعية خاصة لأن الخصوصية تمثل أحد الأسس المهمة في العلاقات الاجتماعية، وانتهاكها قد يؤدي إلى فقدان الثقة والشعور بالتهديد والخوف من التعامل مع البيئة الرقمية.

ومن آثارها أيضًا زيادة أشكال الانحراف والسلوكيات غير السوية في الفضاء الرقمي، إذ تتيح البيئة الإلكترونية فرصًا لظهور ممارسات قد لا تكون شائعة بالدرجة نفسها في الحياة الواقعية. وقد يؤدي انتشار هذه السلوكيات إلى التأثير في منظومة القيم والمعايير الاجتماعية، خصوصًا لدى فئات الشباب والمراهقين، الذين يمثلون نسبة كبيرة من مستخدمي التكنولوجيا ومواقع التواصل.

كما تسهم الجريمة الإلكترونية في زيادة التفاوت الاجتماعي والرقمي، لأن القدرة على حماية الذات والمؤسسات من المخاطر الرقمية تختلف باختلاف مستوى المعرفة والمهارات والموارد المتاحة. وتشير الزريبي إلى أن التحولات الرقمية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ترتبط بأشكال جديدة من عدم المساواة، وأن ضعف البنية المؤسسية والوعي الرقمي يزيد من قابلية المجتمع للتعرض للتهديدات الرقمية (الزريبي، 2025، ص 55–62).

وتؤثر الجريمة الإلكترونية أيضًا في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، إذ قد تتعرض المؤسسات التعليمية والمصرفية والإدارية وغيرها للاختراق أو سرقة البيانات أو تعطيل الخدمات، الأمر الذي يترتب عليه خسائر مادية وإدارية، فضلًا عن فقدان ثقة الجمهور بالمؤسسة. كما تفرض هذه الجرائم تكاليف إضافية على المؤسسات نتيجة الحاجة إلى تطوير أنظمة الحماية والتدريب والتوعية.

ومن الآثار المهمة كذلك التحدي الذي تفرضه الجريمة الإلكترونية على الضبط الاجتماعي؛ فقد أصبحت وسائل الضبط التقليدية أقل قدرة على متابعة بعض أنماط السلوك التي تتم في الفضاء الافتراضي، مما يستدعي تطوير آليات جديدة تجمع بين التشريع والرقابة والتوعية والثقافة الرقمية. ويؤكد أبوالقاسم أن مواجهة الجرائم الإلكترونية تتطلب تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي إلى جانب التعامل مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية المرتبطة بها (أبوالقاسم، 2024، ص 142–155).

وعليه، فإن الآثار الاجتماعية للجريمة الإلكترونية تتجاوز الضرر الذي يصيب الضحية المباشرة لتشمل الأمن الاجتماعي، والثقة، والعلاقات الأسرية، والخصوصية، والقيم والمعايير، والمؤسسات، وآليات الضبط الاجتماعي. ولذلك فإن مواجهتها تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الإجراءات التقنية والقانونية والتربوية والاجتماعية، مع تعزيز الثقافة الرقمية لدى أفراد المجتمع.

آليات المواجهة الاجتماعية للجريمة الإلكترونية

تتطلب مواجهة الجريمة الإلكترونية مقاربة اجتماعية متكاملة لا تقتصر على الإجراءات التقنية والقانونية، لأن انتشار هذه الجرائم يرتبط بمجموعة من التحولات التي أصابت أنماط التفاعل والقيم والعلاقات الاجتماعية في البيئة الرقمية. ومن ثم فإن الوقاية منها تتطلب مشاركة مختلف مؤسسات المجتمع، وفي مقدمتها الأسرة والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية والقانونية، إلى جانب رفع مستوى الوعي الرقمي لدى أفراد المجتمع (السيد، 2023، ص 155–186).

وتعد التنشئة الاجتماعية والرقمية من أهم آليات الوقاية، من خلال توعية الأبناء منذ المراحل المبكرة بمخاطر الاستخدام غير الآمن للإنترنت، وتعزيز قيم المسؤولية والاحترام والخصوصية في التعامل مع الآخرين في الفضاء الإلكتروني. كما ينبغي أن تتضمن العملية التعليمية برامج للتربية الرقمية تساعد الطلاب على التمييز بين الاستخدام المشروع وغير المشروع للتكنولوجيا، والتعامل الواعي مع المعلومات والحسابات والمحتويات الرقمية.

كما تمثل تعزيز الثقافة والوعي الرقمي آلية أساسية للمواجهة، وذلك من خلال نشر المعرفة بالمخاطر الإلكترونية وأساليب الاحتيال والابتزاز وانتهاك الخصوصية، وتعريف المستخدمين بطرق حماية بياناتهم وحساباتهم. فارتفاع مستوى الوعي يقلل من قابلية الأفراد للوقوع ضحايا للجرائم الإلكترونية، ويسهم في الحد من بعض السلوكيات غير المسؤولة في البيئة الرقمية (الزريبي، 2025، ص 55–62).

وتبرز كذلك أهمية تفعيل الضبط الاجتماعي من خلال تطوير أدوار الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بحيث تعمل بصورة متكاملة على توجيه السلوك الرقمي ومواجهة الممارسات المنحرفة. ولا يعني ذلك فرض الرقابة المباشرة فقط، وإنما بناء رقابة اجتماعية قائمة على الوعي والمسؤولية والالتزام بالقيم والمعايير القانونية والأخلاقية. وقد أكد أبوالقاسم أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجرائم الإلكترونية المستحدثة، مع ضرورة معالجة العوامل الاجتماعية المرتبطة بها وتعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الجريمة الإلكترونية، من خلال الحوار مع الأبناء ومتابعة استخدامهم للتكنولوجيا بصورة متوازنة، وتعزيز الثقة التي تشجعهم على الإبلاغ عن التعرض للابتزاز أو التهديد أو الإساءة الإلكترونية. كما ينبغي أن تنتقل الأسرة من الرقابة التقليدية إلى التوجيه الرقمي القائم على الحوار والتوعية وبناء القدرة على اتخاذ القرار السليم.

وتؤدي المؤسسات التعليمية دورًا مهمًا من خلال إدماج مفاهيم الأمن الرقمي والمواطنة الرقمية والأخلاقيات الإلكترونية في البرامج التعليمية، وتدريب الطلاب على الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا. كما يمكن للجامعات ومراكز البحث العلمي أن تسهم في دراسة الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية وتقديم مقترحات تساعد المؤسسات المختصة على تطوير سياسات الوقاية والمواجهة.

كما تمثل وسائل الإعلام ومواقع التواصل وسيلة مهمة لنشر الوعي والوقاية، من خلال تقديم حملات توعوية تشرح مخاطر الجرائم الإلكترونية وطرق التعامل معها، مع تجنب نشر محتويات قد تساعد على إعادة إنتاج السلوك الإجرامي. ويمكن لوسائل الإعلام أن تؤدي دورًا في تعزيز ثقافة الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية وتصحيح المفاهيم الخاطئة المرتبطة بها.

ومن آليات المواجهة أيضًا دعم التعاون بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية والقانونية، بحيث لا تكون مكافحة الجريمة الإلكترونية مسؤولية الأجهزة الأمنية وحدها، بل مسؤولية مشتركة بين الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والمؤسسات القانونية والأمنية ومؤسسات المجتمع المدني. ويساعد هذا التكامل على الانتقال من الاستجابة للجريمة بعد وقوعها إلى الوقاية منها ومعالجة الظروف الاجتماعية التي قد تسهم في انتشارها.

وعليه، فإن المواجهة الاجتماعية للجريمة الإلكترونية تقوم على مجموعة مترابطة من الآليات، أهمها التنشئة الرقمية، ونشر الثقافة والوعي، وتفعيل الضبط الاجتماعي، وتعزيز دور الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلام، ودعم التعاون

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المؤسسي، وتطوير التشريعات والسياسات الوقائية. ويظل نجاح هذه الآليات مرتبطًا بقدرة المجتمع على مواكبة التحولات الرقمية وبناء ثقافة اجتماعية تقوم على الاستخدام المسؤول والآمن للتكنولوجيا.)أبوالقاسم، 2024، ص 142–155).

نظرية الضبط الاجتماعي

تُعد نظرية الضبط الاجتماعي من النظريات السوسيولوجية المهمة في تفسير الجريمة والانحراف، إذ تنطلق من افتراض أساسي مفاده أن السؤال لا ينبغي أن يقتصر على البحث عن الأسباب التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وإنما ينبغي كذلك البحث في العوامل التي تمنعه من ارتكابها. فالإنسان يعيش داخل منظومة اجتماعية تفرض عليه مجموعة من القواعد والقيم والمعايير، وتعمل الأسرة والمدرسة وجماعة الأقران والمؤسسات الدينية والقانونية وغيرها على تنظيم سلوكه وتوجيهه بما يتوافق مع ما يقره المجتمع. وعندما تكون الروابط الاجتماعية قوية ويشعر الفرد بالانتماء والمسؤولية تجاه الجماعة، يصبح أكثر التزامًا بالقواعد وأقل ميلًا إلى السلوك المنحرف، بينما يؤدي ضعف هذه الروابط إلى تراجع القيود الاجتماعية التي تحول دون الانحراف.

ويقوم مفهوم الضبط الاجتماعي على مجموعة من الوسائل والآليات التي يستخدمها المجتمع للتأثير في سلوك أفراده والمحافظة على استقرار النظام الاجتماعي. وقد يكون هذا الضبط رسميًا تمارسه مؤسسات الدولة والقانون والشرطة والقضاء، أو غير رسمي تمارسه الأسرة والمدرسة وجماعة الأصدقاء والجيران والجماعات الاجتماعية من خلال التوجيه والنصح والقبول والرفض والثواب والعقاب الاجتماعي. وفي البيئة الرقمية أصبحت الحاجة إلى هذين النوعين من الضبط أكثر أهمية، لأن جزءًا متزايدًا من النشاط الاجتماعي أصبح يتم عبر فضاء افتراضي يصعب إخضاعه بصورة كاملة لآليات الرقابة التقليدية.

ويُعد طرح ترافيس هيرشي من أبرز المداخل الحديثة في نظرية الضبط الاجتماعي، حيث يربط السلوك المنحرف بدرجة ارتباط الفرد بالمجتمع. ويقوم الضبط لديه على أربعة أبعاد أساسية هي: التعلق، والالتزام، والمشاركة، والاعتقاد. فالتعلق يشير إلى قوة الروابط العاطفية والاجتماعية التي تربط الفرد بالآخرين، والالتزام يرتبط باستثماره في الأهداف والأنشطة المشروعة، والمشاركة تعني انخراطه في الأنشطة الاجتماعية التقليدية، أما الاعتقاد فيتمثل في إيمانه بقواعد المجتمع وقيمه وشرعيتها. وكلما كانت هذه الأبعاد قوية، زادت قدرة المجتمع على ضبط السلوك والحد من احتمالات الانحراف (هيرشي، 1969).

وقد طوّر هيرشي لاحقًا هذا التصور ضمن ما عُرف بنظرية الضبط الذاتي، التي ترى أن انخفاض مستوى الضبط الذاتي يزيد من قابلية الفرد للانخراط في السلوكيات المنحرفة، خاصة عندما تتوافر فرص مناسبة لارتكابها. وتفيد هذه الإضافة في تفسير الجرائم الإلكترونية؛ لأن بعض البيئات الرقمية توفر فرصًا واسعة وسريعة للسلوك الإجرامي، مع انخفاض نسبي في احتمالات المواجهة المباشرة أو العقاب الفوري. ومن ثم فإن ضعف الضبط الذاتي، مقترنًا بضعف الرقابة الاجتماعية وسهولة الوصول إلى الضحية أو النظام الإلكتروني، قد يزيد من احتمالية ارتكاب الجريمة (غوتفردسون وهيرشي، 1990).

ويمكن توظيف هذه الأبعاد بصورة مباشرة في تفسير الجريمة الإلكترونية. فضعف تعلق الفرد بأسرته أو مدرسته أو مجتمعه قد يقلل من تأثير الرقابة الاجتماعية عليه أثناء استخدامه للإنترنت. كما أن ضعف الالتزام بالأهداف التعليمية أو المهنية والاجتماعية المشروعة قد يجعل بعض الأفراد أكثر قابلية لاستثمار قدراتهم التقنية في أنشطة غير مشروعة. كذلك فإن ضعف المشاركة في الأنشطة الاجتماعية الواقعية قد يزيد من الوقت الذي يقضيه الفرد في بعض البيئات الرقمية، بما يرفع فرص تعرضه لجماعات أو محتويات تشجع السلوك المنحرف. أما ضعف الاعتقاد بالقواعد والقيم القانونية والأخلاقية فيمكن أن يؤدي إلى النظر إلى بعض الممارسات الإلكترونية باعتبارها أفعالًا عادية أو مقبولة، رغم مخالفتها للقانون أو إضرارها بالآخرين.

وتكتسب الأسرة أهمية خاصة في هذا الإطار؛ لأنها تمثل إحدى أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي الأولي. ففي البيئة التقليدية كان الآباء قادرين بدرجة أكبر على متابعة علاقات الأبناء وأنشطتهم اليومية، بينما أدت التكنولوجيا الرقمية إلى خلق مساحة واسعة من التفاعل قد تتم بعيدًا عن الرقابة المباشرة للأسرة. فقد يستخدم الابن هاتفه أو حاسوبه في غرفته ويتفاعل مع أشخاص ومحتويات لا تستطيع الأسرة متابعتها بصورة مستمرة. ولذلك فإن ضعف الحوار الأسري والثقة والتوجيه قد يقلل من فاعلية الضبط الاجتماعي، في حين أن بناء علاقة قائمة على الحوار والتوعية والمسؤولية الرقمية يمكن أن يمثل خط دفاع اجتماعيًا مهمًا ضد الانحراف الإلكتروني.

وتؤكد الأدبيات العربية أن الرقابة الأسرية لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها مراقبة تقنية فقط، مثل تفتيش الأجهزة أو متابعة الحسابات، بل ينبغي أن تشمل التواصل، وبناء الثقة، ووضع قواعد واضحة للاستخدام، وتعليم الأبناء كيفية التعامل مع المخاطر الرقمية. فالمراقبة الصارمة قد تدفع بعض الأبناء إلى إخفاء أنشطتهم الرقمية، بينما يسهم الحوار المفتوح في تعزيز الإفصاح وطلب المساعدة عند التعرض للابتزاز أو الاحتيال أو الاستدراج الإلكتروني (عبدالحميد، 2020؛ العتيبي، 2021).

ولا تقتصر أهمية الأسرة على مراقبة استخدام التكنولوجيا، بل تتجاوز ذلك إلى بناء الضمير الأخلاقي والالتزام بالقواعد. فإذا تعلم الفرد منذ الصغر احترام حقوق الآخرين وخصوصيتهم وعدم الاعتداء على ممتلكاتهم، فإن هذه القيم تنتقل معه إلى البيئة الرقمية. وبالتالي فإن الضبط الاجتماعي الفعال لا يقوم فقط على منع الفرد أو مراقبته، وإنما على تحويل القواعد الاجتماعية والقانونية إلى قناعات داخلية توجه السلوك حتى في حالة غياب الرقابة المباشرة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما تؤدي المؤسسات التعليمية دورًا مهمًا في عملية الضبط الاجتماعي في البيئة الرقمية. فالمدرسة والجامعة لا تقتصر وظيفتهما على نقل المعرفة، وإنما تسهمان في تشكيل الاتجاهات والقيم وتعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية. وفي ظل التحول الرقمي أصبحت المؤسسات التعليمية مطالبة بإدماج مفاهيم المواطنة الرقمية والأخلاقيات الإلكترونية والأمن الرقمي في العملية التعليمية، بحيث يدرك الطالب أن الفضاء الإلكتروني ليس مجالًا خاليًا من القواعد، وأن حرية الاستخدام لا تعني الاعتداء على حقوق الآخرين أو انتهاك خصوصيتهم.

وتشير دراسات عربية حول التنمر الإلكتروني إلى أن المناخ المدرسي، وشعور الطلبة بالانتماء، ووضوح القواعد، واستجابة المؤسسة للشكاوى، كلها عوامل تؤثر في احتمالات ممارسة السلوك العدواني أو التعرض له. فكلما شعر الطالب بأن المدرسة توفر حماية عادلة وفعالة، زادت احتمالات الإبلاغ عن الانتهاكات وانخفضت قابلية تطبيع السلوك المنحرف. أما ضعف الاستجابة المؤسسية فقد يؤدي إلى فقدان الثقة وتشجيع الصمت واستمرار الاعتداءات الرقمية (الشهري، 2019؛ القحطاني، 2022).

أما جماعة الأقران، فتكتسب أهمية خاصة في تفسير السلوك الإلكتروني؛ لأن الفرد قد يتأثر بمعايير الجماعة التي ينتمي إليها، سواء كانت جماعة واقعية أم افتراضية. فإذا كانت الجماعة تشجع احترام القانون والمسؤولية الرقمية، فإنها يمكن أن تؤدي وظيفة ضبطية إيجابية، أما إذا كانت الجماعة تتعامل مع الاختراق أو الاحتيال أو الابتزاز أو انتهاك الخصوصية باعتبارها سلوكيات عادية أو وسيلة لإثبات المهارة، فقد تسهم في إضعاف الضوابط الاجتماعية وتشجيع الانحراف. وهنا تتداخل نظرية الضبط الاجتماعي مع نظرية التعلم الاجتماعي، لأن الجماعة يمكن أن تكون مصدرًا للضبط، وفي الوقت نفسه مصدرًا لتعلم السلوك المنحرف (العنزي، 2018).

وتبرز البيئة الرقمية تحديًا خاصًا أمام الضبط الاجتماعي بسبب ما تتميز به من اتساع وسرعة وإمكانية استخدام هويات مستعارة. فالفرد في الحياة الواقعية قد يتردد في ارتكاب سلوك معين خوفًا من معرفة الآخرين به أو فقدان مكانته الاجتماعية، بينما قد يقل هذا الشعور في بعض البيئات الرقمية بسبب المسافة الاجتماعية وإمكانية التخفي. ومن ثم فإن انخفاض احتمالية اكتشاف الفعل أو تعرض مرتكبه للعقاب الاجتماعي قد يؤدي إلى إضعاف بعض آليات الضبط غير الرسمي.

ويرتبط ذلك بما يمكن تسميته بالتحرر أو الانفلات السلوكي عبر الإنترنت، حيث قد يشعر المستخدم بدرجة أكبر من الجرأة بسبب التخفي، أو عدم التزامن، أو غياب الإشارات غير اللفظية، أو ضعف الإحساس بالحضور الاجتماعي. وقد يؤدي ذلك إلى سلوكيات لا يقدم عليها الفرد في التفاعل المباشر، مثل الإهانة والتهديد والتشهير والابتزاز وانتهاك الخصوصية. ومن منظور الضبط الاجتماعي، تعني هذه الخصائص انخفاض فاعلية بعض القيود الاجتماعية التقليدية، وضرورة تطوير آليات جديدة للرقابة والتوعية والمساءلة (الهاشمي، 2021).

ومن جهة أخرى، لا يعني انتقال التفاعل إلى البيئة الرقمية اختفاء الضبط الاجتماعي، وإنما أدى إلى إعادة تشكيله. فقد ظهرت آليات جديدة للضبط تتمثل في سياسات المنصات الرقمية، وآليات الإبلاغ عن المحتوى، والتحقق من الهوية، وحظر الحسابات، والقوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، فضلًا عن التوعية الرقمية. وبذلك أصبح الضبط الاجتماعي في المجتمع الرقمي يجمع بين الآليات التقليدية والآليات التقنية والقانونية الجديدة.

وتؤدي المنصات الرقمية دورًا مزدوجًا؛ فهي من ناحية قد تتيح فرصًا للسلوك المنحرف، ومن ناحية أخرى تطبق قواعد وإجراءات للحد منه. غير أن فاعلية هذه الإجراءات تعتمد على وضوح السياسات، وسرعة الاستجابة، وعدالة تطبيقها، وإمكانية وصول الضحايا إلى آليات الشكوى. كما أن الاعتماد على الخوارزميات وحدها لا يكفي، لأن بعض أشكال العنف الرقمي والابتزاز والتشهير قد تكون معقدة أو مرتبطة بسياقات اجتماعية لا تستطيع الأنظمة الآلية تفسيرها بصورة دقيقة (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2022؛ مركز الدراسات والبحوث القانونية، 2021).

ويشير واقع الجرائم الإلكترونية إلى أن الضبط الرسمي وحده لا يكفي لمواجهتها، لأن سرعة تطور التكنولوجيا وتنوع الجرائم وتجاوزها للحدود الجغرافية تجعل من الصعب الاعتماد على العقوبة بعد وقوع الجريمة فقط. ولهذا تبرز أهمية الضبط غير الرسمي الذي يبدأ من الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، ويعمل على الوقاية من السلوك المنحرف قبل حدوثه. ويؤكد أبوالقاسم أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجرائم الإلكترونية، مع ضرورة التعامل مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والأخلاقية المرتبطة بهذه الجرائم (أبوالقاسم، 2024، ص 142–155).

كما أن مواجهة الجريمة الإلكترونية تتطلب تكاملًا بين القانون والمؤسسات الاجتماعية والتقنية. فالقانون يحدد الأفعال المجرّمة والعقوبات المقررة، بينما تعمل المؤسسات الاجتماعية على بناء الوعي والالتزام، وتوفر المؤسسات التقنية وسائل الحماية والكشف والاستجابة. وقد أكدت الأدبيات القانونية العربية أهمية تحديث التشريعات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، وتحديد الاختصاصات، وتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والجهات التقنية، نظرًا للطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها هذه الجرائم (عبدالله، 2020؛ منصور، 2022).

ومن منظور سوسيولوجي، يمكن النظر إلى ضعف الضبط الاجتماعي باعتباره عاملًا مفسرًا للجريمة الإلكترونية عندما تتراجع قدرة المؤسسات الاجتماعية على التأثير في سلوك الفرد، أو عندما تضعف روابطه بالمجتمع، أو عندما لا تتوافق القواعد التقليدية مع التحولات الجديدة التي فرضتها البيئة الرقمية. فالتغير السريع في التكنولوجيا قد يسبق أحيانًا قدرة الأسرة والمدرسة والمؤسسات القانونية على تطوير أساليبها، مما يؤدي إلى وجود فجوة بين الواقع الرقمي الجديد وبين آليات الضبط الاجتماعي القائمة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتتضح هذه الفجوة في ضعف الوعي بمفاهيم الخصوصية، وأمن الحسابات، وحماية البيانات، وآليات الإبلاغ، فضلًا عن انتشار الاعتقاد بأن الأفعال المرتكبة عبر الإنترنت أقل خطورة من الأفعال الواقعية. وقد بينت دراسات عربية في مجال الأمن السيبراني أن السلوك البشري يمثل عنصرًا أساسيًا في كثير من الحوادث الرقمية، وأن ضعف الوعي أو الإهمال أو الثقة الزائدة قد يفتح المجال أمام التصيد والاحتيال وسرقة الحسابات والهندسة الاجتماعية (الشمري، 2021؛ الحربي، 2023).

وفي السياق الليبي، تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة والحاجة إلى تعزيز الوعي والثقافة الرقمية وتطوير الأطر المؤسسية القادرة على مواجهة التهديدات الإلكترونية. وتشير الزريبي إلى أن التحولات الرقمية ترتبط بأبعاد اجتماعية وأمنية، وأن ضعف البنية المؤسسية والوعي الرقمي يمكن أن يزيد من قابلية المجتمع لمواجهة المخاطر الرقمية، الأمر الذي يجعل تطوير آليات الضبط والتوعية جزءًا مهمًا من الاستجابة الاجتماعية لهذه التحولات (الزريبي، 2025، ص 55–62).

كما يمكن الاستفادة من الدراسات والتقارير العربية المتعلقة بليبيا في تحليل البيئة العامة للأمن الرقمي، ولا سيما ما يرتبط بانتشار استخدام الإنترنت، وتفاوت القدرات المؤسسية، والحاجة إلى تطوير التشريعات وآليات إنفاذ القانون والتعاون بين الجهات المختصة. وتساعد هذه المعطيات على وضع نظرية الضبط الاجتماعي في سياقها الواقعي، بدل التعامل معها باعتبارها إطارًا مجردًا منفصلًا عن الظروف السياسية والمؤسسية والتقنية للمجتمع.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن نظرية الضبط الاجتماعي توفر إطارًا مناسبًا لفهم الجريمة الإلكترونية، لأنها تربط السلوك الإجرامي بدرجة قوة الروابط الاجتماعية وفاعلية المؤسسات الضابطة ومدى التزام الفرد بالقيم والمعايير الاجتماعية والقانونية. وفي البيئة الرقمية، يتخذ هذا الضبط صورة أكثر تعقيدًا، نتيجة تراجع بعض أشكال الرقابة المباشرة وظهور أشكال جديدة من التخفي والتفاعل الافتراضي. ومن ثم فإن الحد من الجريمة الإلكترونية يتطلب تقوية الروابط الأسرية والاجتماعية، وتعزيز التربية الرقمية، ورفع مستوى الالتزام بالقيم والقواعد، وتفعيل المؤسسات التعليمية والإعلامية والقانونية، بما يحقق تكاملًا بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي والضبط الرسمي.

وعليه، فإن أهمية نظرية الضبط الاجتماعي في هذه الدراسة تتمثل في قدرتها على تفسير كيف يمكن لضعف الروابط الاجتماعية، وتراجع الرقابة، وضعف الالتزام بالقواعد، وغياب الوعي الرقمي أن تزيد من احتمالية السلوك الإجرامي الإلكتروني، في حين يمكن لقوة الأسرة والمؤسسات التعليمية والاجتماعية وفاعلية القوانين والثقافة الرقمية أن تحد من هذا السلوك. وبذلك تساعد النظرية على الانتقال من التركيز على الجاني والتقنية المستخدمة في الجريمة إلى دراسة البيئة الاجتماعية التي تسمح بظهور الجريمة الإلكترونية أو تحد منها.

الدراسات السابقة

أولًا: الدراسات المحلية

1. دراسة حنيش (2025): «الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية واستراتيجيات مواجهتها»

تناولت دراسة سوسن علي سالم حنيش الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية واستراتيجيات مواجهتها في المجتمع الليبي، وانطلقت من ملاحظة أساسية تتمثل في أن التطور المتسارع في تقنيات الاتصال والمعلومات لم يقتصر أثره على تسهيل التواصل وتبادل المعلومات، بل أوجد كذلك بيئة جديدة لظهور أنماط مستحدثة من السلوك الإجرامي. ومن هذا المنطلق، سعت الدراسة إلى تحليل الجريمة الإلكترونية باعتبارها ظاهرة اجتماعية تتأثر بالظروف الاقتصادية والثقافية والأسرية، ولا يمكن تفسيرها بالاعتماد على العامل التقني وحده.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وركزت على تحديد أهم المسببات الاجتماعية للجريمة الإلكترونية، والكشف عن آثارها في كل من الضحية والمرتكب والمجتمع. كما استفادت من نظرية اللامعيارية ونظرية الضبط الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي داخل البيئة الرقمية؛ إذ تفترض اللامعيارية أن ضعف القواعد والمعايير الاجتماعية أو عدم وضوحها قد يدفع بعض الأفراد إلى تجاوز الحدود المقبولة اجتماعيًا، في حين تركز نظرية الضبط الاجتماعي على ضعف الرقابة الأسرية والمجتمعية والمؤسسية باعتباره عاملًا مساعدًا على ارتكاب الجريمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجريمة الإلكترونية ترتبط بمجموعة من العوامل المتداخلة، من بينها البطالة، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الوازع الأخلاقي، وانخفاض مستوى الضبط الذاتي، إضافة إلى سهولة إخفاء الهوية التي توفرها البيئة الرقمية. كما بينت أن بعض الأفراد قد يلجؤون إلى ارتكاب الجرائم الإلكترونية نتيجة الشعور بالإحباط أو الرغبة في تحقيق مكاسب مادية سريعة أو الانتقام من الآخرين. وأكدت الدراسة أن مواجهة هذه الجرائم تتطلب تكاملًا بين التشريعات الرادعة، وتفعيل وحدات الشرطة الإلكترونية، وتطوير آليات التبليغ والتحقيق، إلى جانب نشر الوعي المجتمعي بمخاطر الاستخدام غير الآمن للإنترنت (حنيش، 2025، ص 400–410)

وتكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة بالنسبة للبحث الحالي؛ لأنها من الدراسات الليبية القليلة التي تناولت الجريمة الإلكترونية من منظور اجتماعي، ولم تكتفِ بعرضها بوصفها مخالفة قانونية أو تقنية. كما أنها تقدم مجموعة من المؤشرات المهمة حول علاقة الجريمة الإلكترونية بالبطالة والضغوط الاجتماعية وضعف الضبط. ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية عنها في تركيزها بصورة أوسع على التحولات الاجتماعية في ظل البيئة الرقمية، مثل تغير أنماط التفاعل والعلاقات والقيم ووسائل الرقابة الاجتماعية، وعلاقة هذه التحولات بتغير أنماط الجريمة الإلكترونية وانتشارها.

2. دراسة الأطرش (2024): «واقع وآفاق الجريمة الإلكترونية ومدى وعي مستخدمي الإنترنت بها في ليبيا»

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

هدفت دراسة عائشة سعيد الأطرش إلى التعرف على واقع الجريمة الإلكترونية في ليبيا، واستشراف آفاق تطورها وانتشارها في المستقبل، إلى جانب قياس مستوى وعي مستخدمي الإنترنت بالمخاطر المرتبطة بها. وتنبع أهمية الدراسة من أن الوعي يمثل أحد عناصر الحماية الأساسية في البيئة الرقمية؛ فكلما ارتفع إدراك المستخدمين لأساليب الاحتيال والابتزاز وسرقة البيانات، زادت قدرتهم على اتخاذ الاحتياطات اللازمة، بينما يؤدي ضعف الوعي إلى زيادة احتمالات الوقوع ضحية للجرائم الإلكترونية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبيان أداة لجمع البيانات، حيث طبقت على عينة بلغت 120 من مستخدمي الإنترنت. وركزت محاور الدراسة على مدى معرفة أفراد العينة بمفهوم الجريمة الإلكترونية، وأشكالها، وطرق ارتكابها، ومدى تعرضهم أو تعرض المحيطين بهم لبعض صورها، إضافة إلى مستوى اهتمامهم بحماية بياناتهم الشخصية وحساباتهم الإلكترونية. كما تناولت الدراسة توقعات المبحوثين بشأن مستقبل الجريمة الإلكترونية في ليبيا في ظل التوسع في استخدام الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي والخدمات الإلكترونية.

وأظهرت النتائج وجود الجرائم الإلكترونية في المجتمع الليبي، مع توقع زيادة انتشارها وتطور أساليبها نتيجة التوسع المستمر في استخدام التكنولوجيا. كما كشفت عن وجود قصور لدى بعض مستخدمي الإنترنت في معرفة المخاطر التي يمكن أن تترتب على مشاركة البيانات الشخصية أو فتح الروابط والرسائل مجهولة المصدر. وأشارت النتائج كذلك إلى أن بعض المستخدمين لا يتعاملون مع حماية الحسابات والخصوصية باعتبارها مسؤولية ضرورية، الأمر الذي يزيد من فرص التعرض للاختراق أو الابتزاز أو الاحتيال.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز حماية البيانات والخصوصية، وتكثيف برامج التوعية الرقمية، وإدماج موضوعات الأمن الإلكتروني في المؤسسات التعليمية والإعلامية، إلى جانب تطوير التشريعات والجهات المختصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية (الأطرش، 2024، ص 195–209).

وتستفيد الدراسة الحالية منها في تحديد مستوى الوعي الاجتماعي باعتباره أحد العوامل المرتبطة بالجريمة الإلكترونية، كما تساعد في فهم دور المستخدم نفسه في الوقاية من الجريمة أو زيادة احتمالات التعرض لها. غير أن الدراسة الحالية لا تقتصر على قياس الوعي، بل تحاول تفسير الظاهرة من خلال التحولات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية والقيم وأنماط الاستخدام والضبط الاجتماعي في البيئة الرقمية.

3. دراسة أبوالقاسم (2024): «دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجرائم الإلكترونية (المستحدثة)»

بحث سالم مفتاح أبوالقاسم في دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجرائم الإلكترونية، وانطلق من أن التحول الرقمي أدى إلى انتقال جانب كبير من التفاعلات الاجتماعية إلى فضاء افتراضي يصعب إخضاعه لوسائل الرقابة التقليدية. فالفرد قد يرتكب الجريمة الإلكترونية بعيدًا عن أعين الأسرة أو المؤسسة أو المجتمع، وقد يستفيد من صعوبة تحديد هويته أو مكانه، وهو ما يفرض إعادة النظر في طبيعة الضبط الاجتماعي وآلياته.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وركزت على توضيح مفهوم الجريمة الإلكترونية وخصائصها، والعوامل الدافعة إليها، والعوامل التي يمكن أن تحد منها. كما ناقشت وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، مثل الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام، والقانون، والأجهزة الأمنية، والمؤسسات التعليمية. وأكدت الدراسة أن هذه الوسائل لا تعمل بصورة منفصلة، بل تتكامل في تشكيل سلوك الفرد وتحديد ما هو مقبول أو مرفوض اجتماعيًا.

وانتهت الدراسة إلى أن الجريمة الإلكترونية لا ترتبط بعامل واحد، وإنما تتداخل في تفسيرها عوامل ذاتية ونفسية واقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية. فقد يرتبط ارتكابها بالرغبة في تحقيق الربح، أو الانتقام، أو إثبات الذات، أو تقليد الآخرين، أو استغلال ضعف الضحية، كما قد يرتبط بضعف التنشئة الاجتماعية والرقابة الأسرية وانخفاض الوعي القانوني والأخلاقي. وأوضحت الدراسة أن للجريمة الإلكترونية آثارًا متعددة على الفرد والأسرة والمجتمع ومؤسساته، من بينها فقدان الثقة، وتفكك العلاقات، والقلق والخوف، والخسائر المالية، والإضرار بالسمعة.

كما أبرزت الدراسة أهمية تطوير وسائل الضبط الاجتماعي بما يتناسب مع طبيعة البيئة الرقمية، وذلك من خلال تحديث التشريعات، وتدريب الأجهزة المختصة، وتفعيل الرقابة الأسرية الواعية، ونشر الثقافة الرقمية، وتعزيز المسؤولية الأخلاقية لدى مستخدمي الإنترنت (أبوالقاسم، 2024، ص 142–155).

وتتفق الدراسة الحالية معها في اعتماد نظرية الضبط الاجتماعي إطارًا مهمًا لتفسير الجريمة الإلكترونية، وفي النظر إلى الجريمة باعتبارها نتيجة لضعف أو قصور بعض آليات الرقابة الاجتماعية. إلا أن البحث الحالي يوسع مجال التحليل ليشمل أثر التحولات الاجتماعية والرقمية في ظهور أنماط جديدة من الجريمة، مع التركيز على كيفية تغير وظيفة الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والقانونية في البيئة الرقمية.

الدراسات العربية

1. دراسة التايب (2008): «الثورة الرقمية المضادة: مقاربة سوسيولوجية لجرائم الفضاء الإلكتروني»

تعد دراسة عائشة التايب من الدراسات العربية المبكرة التي تناولت الجريمة الإلكترونية من منظور سوسيولوجي مباشر. وقد انطلقت من فكرة أن الثورة الرقمية لا تمثل تحولًا تقنيًا فقط، بل تؤدي إلى تغيرات عميقة في بنية المجتمع، وفي أنماط الاتصال والتفاعل والعمل والتعليم والعلاقات الاجتماعية. وبقدر ما توفر التكنولوجيا من فرص للتقدم والانفتاح، فإنها قد تخلق كذلك مجالات جديدة للانحراف والجريمة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ناقشت الدراسة العلاقة بين الثورة الرقمية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما أفرزته البيئة الإلكترونية من أنماط جديدة من الجرائم والسلوكيات المنحرفة. وركزت على الفضاء الإلكتروني بوصفه مجالًا جديدًا للتفاعل الاجتماعي، له قواعده وخصائصه ومشكلاته. كما أوضحت أن العلاقات الافتراضية تختلف عن العلاقات المباشرة من حيث درجة الحضور والرقابة وإمكانية إخفاء الهوية، الأمر الذي قد يشجع بعض الأفراد على ممارسة سلوكيات لا يقدمون عليها في الواقع.

وتناولت الدراسة صورًا متعددة من الجرائم الإلكترونية، مثل القرصنة، والاعتداء على الملكية الرقمية، واختراق الأنظمة، وسرقة المعلومات، وانتهاك الخصوصية. كما ناقشت الآثار المترتبة على هذه الجرائم، ومنها تهديد الثقة في المعاملات الإلكترونية، وإضعاف الشعور بالأمان، وإعادة تشكيل علاقة الفرد بالمؤسسات والمجتمع. وأكدت أن الجريمة الإلكترونية لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات التي أصابت القيم والمعايير الاجتماعية، ولا عن التغير في طبيعة السلطة والرقابة داخل المجتمع الرقمي (التايب، 2008، ص 142–172).

وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تأسيس العلاقة بين التحول التكنولوجي والتحول الاجتماعي وظهور الجريمة الإلكترونية. كما تساعد في النظر إلى الفضاء الرقمي باعتباره مجالًا اجتماعيًا جديدًا، وليس مجرد وسيلة تقنية. وتختلف الدراسة الحالية عنها في أنها تركز على الواقع الاجتماعي المعاصر، وعلى كيفية انعكاس التحولات الرقمية على العلاقات والقيم والضبط الاجتماعي وأنماط الجريمة داخل المجتمع الليبي.

2. دراسة لطيف وعبد (2021): «الطبيعة الخاصة للجريمة المرتكبة عبر الإنترنت وأثرها على الأمن الداخلي»

تناولت الدراسة التي أعدها معتز رحيم لطيف وعمار سليم عبد الطبيعة الخاصة للجريمة المرتكبة عبر الإنترنت وأثرها على الأمن الداخلي. وانطلقت من أن الجرائم الإلكترونية تختلف عن الجرائم التقليدية من حيث وسيلة ارتكابها، وسرعة تنفيذها، واتساع نطاق آثارها، وصعوبة تحديد مرتكبيها في بعض الحالات. فقد يستطيع الجاني تنفيذ فعل إجرامي من مكان بعيد، واستهداف أفراد أو مؤسسات في دول مختلفة، دون أن يكون حاضرًا في مكان وقوع الضرر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر المختصين في المؤسسة الأمنية بشأن الجرائم المستحدثة، ومعرفة أهم المعوقات التي تواجه مكافحتها، وتحليل آثار الجرائم الإلكترونية وآليات مواجهتها، إضافة إلى تحديد الفروق بين الجرائم الإلكترونية والجرائم التقليدية. وركزت على الصعوبات التي تواجه الأجهزة الأمنية، مثل نقص الخبرات الفنية، وصعوبة تتبع الجناة، وتعدد الاختصاصات، وسرعة تطور وسائل ارتكاب الجريمة، فضلًا عن الحاجة إلى التعاون بين المؤسسات الأمنية والقضائية وشركات الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت.

وأبرزت الدراسة أن آثار الجريمة الإلكترونية لا تقتصر على الخسائر الفردية أو المالية، بل قد تمتد إلى الأمن الداخلي من خلال استهداف المؤسسات الحيوية، ونشر الشائعات، والتأثير في الرأي العام، وتعطيل الخدمات، وتهديد الثقة في مؤسسات الدولة. كما أكدت أهمية تطوير التشريعات، وتدريب العاملين في الأجهزة الأمنية، وإنشاء وحدات متخصصة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في الجمع بين البعد الاجتماعي والأمني في فهم الظاهرة الإلكترونية. وتستفيد منها الدراسة الحالية في تحليل العلاقة بين الجريمة الإلكترونية والشعور بالأمن والثقة الاجتماعية، إلا أن البحث الحالي يركز بدرجة أكبر على التحولات الاجتماعية اليومية التي تطرأ على العلاقات والقيم والضبط الاجتماعي، وليس فقط على البعد الأمني والمؤسسي.

3. دراسة رجب (2023): «الجرائم الإلكترونية ووعي الشباب بانتهاكها لخصوصية الفرد»

هدفت سها عيد رجب إلى التعرف على مستوى وعي الشباب بالعوامل التي تؤدي إلى تزايد الجرائم الإلكترونية وانتهاك خصوصية الفرد، والكشف عن وعي مستخدمي الإنترنت بأساليب هذه الجرائم وآثارها الاجتماعية. وتنبع أهمية الدراسة من أن فئة الشباب تعد من أكثر الفئات استخدامًا للإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، كما أنها الأكثر تعرضًا للتفاعل المستمر مع المحتوى الرقمي، الأمر الذي يجعلها طرفًا مهمًا في دراسة الجريمة الإلكترونية، سواء بوصفها فئة معرضة للضحية أو فئة قد يرتكب بعض أفرادها سلوكيات مخالفة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان، وطبقت على عينة بلغت 160 طالبًا من طلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة. وتناولت الدراسة مدى معرفة الشباب بمفهوم الخصوصية الرقمية، وأشكال انتهاكها، مثل نشر الصور أو المعلومات دون إذن، واختراق الحسابات، وانتحال الشخصية، والابتزاز، والتشهير. كما بحثت في مدى إدراك الشباب للآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على هذه الممارسات، مثل الخوف والقلق وفقدان الثقة والعزلة الاجتماعية

واستندت الدراسة نظريًا إلى التفاعلية الرمزية ونظرية المخالطة الفارقة. وتساعد التفاعلية الرمزية في فهم كيفية تشكل معاني الخصوصية والجريمة داخل التفاعل الإلكتروني، بينما تفسر نظرية المخالطة الفارقة إمكانية تعلم السلوك المنحرف من خلال الاحتكاك بالآخرين وتقليد ممارساتهم داخل الجماعات الافتراضية. وأظهرت النتائج وجود علاقة دالة بين أساليب ارتكاب الجرائم الإلكترونية والآثار الاجتماعية المترتبة عليها من وجهة نظر الشباب (رجب، 2023، ص 299–332)

وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في إبراز أهمية الشباب والخصوصية والوعي الاجتماعي في دراسة الجريمة الإلكترونية، كما تدعم توظيف النظريات السوسيولوجية في تفسير السلوك الإلكتروني المنحرف. وتختلف الدراسة الحالية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عنها في أنها لا تركز على فئة الشباب وحدها أو على انتهاك الخصوصية فقط، بل تتناول الجريمة الإلكترونية ضمن إطار أوسع يرتبط بالتحولات الاجتماعية في المجتمع والبيئة الرقمية.

التعليق على الدراسات السابقة

توضح الدراسات السابقة أن الجريمة الإلكترونية ظاهرة اجتماعية مركبة تتداخل في تفسيرها عوامل اقتصادية ونفسية وثقافية ومؤسسية، إلى جانب العوامل التقنية. وقد تناولتها الدراسات من خلال نظريات الضبط الاجتماعي واللامعيارية والمخالطة الفارقة، مع التركيز على أسباب انتشارها، ومستوى الوعي بها، وآثارها الاجتماعية، ووسائل مكافحتها.

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة حنيش في الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية، ومع دراسة أبوالقاسم في التركيز على دور الضبط الاجتماعي. كما تتفق مع الدراسات السابقة في أن التكنولوجيا لا تُنتج الجريمة مباشرة، لكنها توفر بيئة جديدة لتغير أنماط التفاعل والعلاقات والرقابة الاجتماعية.

وتبين الدراسات أن الجريمة الإلكترونية ترتبط بضعف الوعي والرقابة، وانخفاض الضبط الذاتي، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وسهولة إخفاء الهوية. كما تؤكد أهمية دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الأمنية والقانونية ووسائل الإعلام في الوقاية منها.

وقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي أو الوصفي التحليلي، وركز بعضها على الشباب أو مستخدمي الإنترنت. ورغم أهميتها، فإن الدراسات الليبية ما تزال محدودة، كما أن معظمها تناول جانبًا واحدًا من الظاهرة، مثل الضبط الاجتماعي أو التشريع أو الوعي.

وتتمثل الفجوة البحثية في قلة الدراسات التي تناولت العلاقة المتكاملة بين التحولات الاجتماعية والبيئة الرقمية والجريمة الإلكترونية، خاصة في المجتمع الليبي. لذلك تتميز الدراسة الحالية بمحاولة تحليل الجريمة الإلكترونية باعتبارها ظاهرة سوسيولوجية مرتبطة بتغير العلاقات والقيم والمعايير ووسائل الضبط الاجتماعي في ظل التحول الرقمي.

النتائج

في ضوء تحليل الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالجريمة الإلكترونية والتحولات الاجتماعية في ظل البيئة الرقمية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توضح الطبيعة الاجتماعية للجريمة الإلكترونية والعوامل المرتبطة بانتشارها وآثارها ووسائل مواجهتها.

أظهرت الدراسة أن الجريمة الإلكترونية لم تعد مجرد ظاهرة تقنية أو قانونية، وإنما أصبحت ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد، ترتبط بالتغيرات التي أحدثتها البيئة الرقمية في أنماط الاتصال والتفاعل والعلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير. فقد أدى الانتقال المتزايد للتفاعلات اليومية إلى الفضاء الرقمي إلى ظهور فرص جديدة لممارسة السلوك الإجرامي، كما أدى إلى تغير طبيعة العلاقة بين الجاني والضحية، وأصبح بالإمكان ارتكاب بعض الجرائم عن بُعد وبسرعة كبيرة.

كما توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي أسهم في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، حيث أصبح جزء كبير من التواصل يتم عبر المنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما أدى إلى اتساع دوائر العلاقات وسرعة تبادل المعلومات، لكنه في المقابل أوجد تحديات مرتبطة بالخصوصية والثقة والأمان الاجتماعي. وقد ساعدت هذه التحولات على ظهور صور جديدة من السلوك المنحرف، مثل الابتزاز الإلكتروني، والتشهير، وانتحال الشخصية، والاحتيال الإلكتروني، وسرقة الحسابات وانتهاك الخصوصية.

وأظهرت النتائج أن ضعف الضبط الاجتماعي يمثل أحد العوامل المهمة المرتبطة بالجريمة الإلكترونية؛ فكلما تراجعت قدرة الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية والقانونية على توجيه سلوك الأفراد ومراقبته، زادت إمكانية ظهور بعض السلوكيات المنحرفة داخل البيئة الرقمية. كما أن خصائص الفضاء الإلكتروني، مثل سهولة إخفاء الهوية وبعد المسافة بين الجاني والضحية، قد تقلل من تأثير بعض أشكال الرقابة الاجتماعية التقليدية.

وتبين كذلك أن الأسرة تمثل أحد أهم عناصر الوقاية من الجريمة الإلكترونية، ليس من خلال الرقابة التقنية على الأبناء فقط، وإنما من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة، والحوار، وبناء الثقة، وتعزيز القيم الأخلاقية والمسؤولية الرقمية. فضعف التواصل الأسري وغياب التوجيه قد يزيدان من تعرض الأبناء للمخاطر الرقمية أو انخراطهم في بعض السلوكيات غير الآمنة.

وأظهرت الدراسة أيضًا أن المؤسسات التعليمية تؤدي دورًا أساسيًا في الحد من السلوك الإجرامي الإلكتروني، من خلال نشر الثقافة الرقمية وتعليم الطلبة قواعد الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا، وتعزيز احترام الخصوصية وحقوق الآخرين. كما أن إدماج مفاهيم المواطنة الرقمية والأمن السيبراني في التعليم يمكن أن يسهم في رفع قدرة الأفراد على التعامل مع المخاطر الإلكترونية.

كما خلصت الدراسة إلى أن جماعات الأقران والعلاقات الافتراضية يمكن أن تؤدي دورًا مزدوجًا؛ فقد تمثل مصدرًا للدعم والضبط الاجتماعي عندما تقوم على قيم التعاون والمسؤولية، لكنها قد تتحول إلى وسيلة لنشر السلوك المنحرف عندما تتضمن الجماعة الرقمية ممارسات تبرر الاختراق أو الابتزاز أو الاحتيال أو التنمر أو انتهاك الخصوصية. ومن ثم فإن البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد تظل مؤثرة في تشكيل سلوكه حتى في الفضاء الافتراضي.

وأظهرت النتائج أن الوعي الرقمي يمثل عاملًا مهمًا في الوقاية من الجريمة الإلكترونية. فضعف معرفة المستخدمين بطرق الاحتيال والابتزاز والتصيد وحماية الحسابات والبيانات الشخصية يزيد من احتمالات تعرضهم للجرائم الإلكترونية، في حين يسهم ارتفاع مستوى الوعي في تعزيز السلوكيات الرقمية الآمنة وتقليل فرص الاستغلال.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما تبين أن الجريمة الإلكترونية تترك آثارًا تتجاوز الضحية المباشرة لتصل إلى الأسرة والمجتمع؛ فهي قد تؤدي إلى الخوف والقلق وفقدان الثقة، والإضرار بالسمعة، وتوتر العلاقات الأسرية، والخسائر الاقتصادية، فضلًا عن التأثير في الشعور بالأمن الاجتماعي. وقد تؤدي كثرة التعرض للجرائم الإلكترونية إلى زيادة الحذر وعدم الثقة في العلاقات والمعاملات الإلكترونية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الضبط الاجتماعي في البيئة الرقمية أصبح أكثر تعقيدًا، إذ لم يعد مقتصرًا على الأسرة والمدرسة والقانون، وإنما أصبح يشمل المنصات الرقمية وآليات الإبلاغ والحظر، وحماية البيانات، والتشريعات الإلكترونية، والأجهزة المختصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية. ومن ثم فإن مواجهة الجريمة تتطلب الانتقال من مفهوم الرقابة التقليدية إلى مفهوم متكامل للضبط الاجتماعي الرقمي.

كما أظهرت الدراسة أن الضبط الرسمي وحده لا يكفي لمواجهة الجريمة الإلكترونية، بسبب سرعة تطور التكنولوجيا وتنوع الجرائم وصعوبة اكتشاف بعض الجناة وطبيعتها العابرة للحدود. ولذلك فإن المواجهة الفعالة تتطلب التكامل بين التشريعات والمؤسسات الأمنية والقضائية، والأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب رفع مستوى الوعي الرقمي.

وفي المجتمع الليبي، تبين أن الجريمة الإلكترونية تمثل تحديًا اجتماعيًا متزايدًا في ظل التوسع في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والخدمات الرقمية. كما تشير الدراسات الليبية إلى الحاجة إلى تعزيز الوعي المجتمعي، وتطوير الأطر المؤسسية والقانونية، ورفع كفاءة الجهات المختصة في التعامل مع الجرائم الرقمية، مع ضرورة عدم إغفال الأبعاد الاجتماعية والثقافية للظاهرة.

وأظهرت الدراسة كذلك أن معالجة الجريمة الإلكترونية تتطلب الجمع بين الوقاية والمواجهة؛ فالوقاية تقوم على التنشئة الاجتماعية والتوعية والتربية الرقمية وتقوية الروابط الأسرية والاجتماعية، في حين تعتمد المواجهة على التشريعات الفعالة، وأجهزة إنفاذ القانون، والخبرات التقنية، وآليات الإبلاغ والتحقيق وحماية الضحايا.

وبناءً على النتائج السابقة، تؤكد الدراسة أن تفسير الجريمة الإلكترونية من منظور سوسيولوجي يتطلب النظر إليها باعتبارها نتاجًا لتفاعل التكنولوجيا مع البناء الاجتماعي، وأن فهمها لا يكتمل بالتركيز على الوسيلة التقنية المستخدمة في ارتكابها، بل يجب دراسة التحولات التي طرأت على العلاقات والقيم والمعايير والضبط الاجتماعي وأنماط الحياة نتيجة التحول الرقمي.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي بضرورة التعامل مع الجريمة الإلكترونية باعتبارها ظاهرة اجتماعية متكاملة، لا تقتصر مواجهتها على الجوانب التقنية والقانونية والأمنية، وإنما تتطلب معالجة العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي قد تسهم في انتشارها.

كما توصي الدراسة بتعزيز دور الأسرة في الوقاية من الجريمة الإلكترونية من خلال تطوير أساليب التنشئة الاجتماعية بما يتلاءم مع البيئة الرقمية، وتعزيز الحوار بين الآباء والأبناء، وتنمية الوعي بالاستخدام الآمن والمسؤول للإنترنت، بدلًا من الاقتصار على الرقابة المباشرة أو المنع.

وتوصي كذلك بإدماج موضوعات الثقافة الرقمية والأمن السيبراني والمواطنة الرقمية ضمن المناهج والبرامج التعليمية في مختلف المراحل، بما يساعد الطلبة على التعرف إلى مخاطر الابتزاز الإلكتروني والاحتيال والتنمر وانتهاك الخصوصية، ويعزز لديهم القيم والمسؤولية الأخلاقية في التعامل مع الفضاء الرقمي.

وتؤكد الدراسة أهمية تطوير وسائل الضبط الاجتماعي لتتلاءم مع طبيعة البيئة الرقمية، من خلال الجمع بين الضبط غير الرسمي الذي تمارسه الأسرة والمدرسة والمجتمع، والضبط الرسمي الذي تضطلع به المؤسسات الأمنية والقضائية والتشريعية، بما يضمن استجابة أكثر فاعلية للتغير المستمر في أنماط الجريمة الإلكترونية.

كما توصي بتكثيف حملات التوعية المجتمعية عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، بحيث لا تقتصر على التحذير من الجرائم الإلكترونية، وإنما تقدم إرشادات عملية حول حماية الحسابات والبيانات الشخصية، والتعامل مع الروابط والرسائل المشبوهة، وآليات الإبلاغ عن الجرائم، وسبل الحصول على الدعم عند التعرض للابتزاز أو الاحتيال.

وتوصي الدراسة بزيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل العاملين في الأجهزة الأمنية والقضائية على التعامل مع الجرائم الإلكترونية والأدلة الرقمية، وتطوير الوحدات المتخصصة في مكافحة هذه الجرائم، بما يمكنها من مواكبة التطور السريع في أساليب ارتكاب الجرائم الرقمية.

كما توصي بتطوير التشريعات واللوائح المنظمة للفضاء الرقمي بصورة مستمرة، بما يضمن مواكبتها للأشكال المستحدثة من الجرائم الإلكترونية، مع تحقيق التوازن بين حماية المجتمع والبيانات والخصوصية من جهة، وضمان الحقوق والحريات الرقمية من جهة أخرى.

وتوصي الدراسة بتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الأمنية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بهدف تبادل الخبرات وإجراء برامج مشتركة للوقاية من الجريمة الإلكترونية، ونشر الثقافة الرقمية، ودعم الضحايا وتشجيعهم على الإبلاغ عن الجرائم دون خوف من الوصمة الاجتماعية.

كما توصي بإيلاء اهتمام أكبر بالآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المترتبة على الجريمة الإلكترونية، وعدم الاقتصار على قياس حجم الجرائم أو عدد البلاغات، وذلك من خلال توفير آليات للدعم والإرشاد للضحايا، ومساعدتهم على تجاوز الآثار التي قد تتركها الجرائم الإلكترونية على الثقة والعلاقات الاجتماعية والشعور بالأمان.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأخيرًا، توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات الميدانية السوسيولوجية حول الجريمة الإلكترونية في المجتمع الليبي، مع التركيز على الفروق بين الفئات العمرية والاجتماعية، ودراسة تأثير الأسرة والثقافة الرقمية والجماعات الافتراضية والضبط الاجتماعي والظروف الاقتصادية في السلوك الإلكتروني، بما يسهم في بناء قاعدة معرفية تساعد صانعي السياسات والمؤسسات المختصة على وضع استراتيجيات أكثر فاعلية للوقاية من الجريمة الإلكترونية ومواجهتها.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الجريمة الإلكترونية من منظور سوسيولوجي، في ضوء التحولات الاجتماعية التي أحدثتها البيئة الرقمية، انطلاقًا من أن الانتشار المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لم يعد مجرد تحول تقني، وإنما أصبح تحولًا اجتماعيًا واسع التأثير أعاد تشكيل أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير ووسائل الضبط الاجتماعي. وفي ظل هذا التحول ظهرت أنماط جديدة من السلوك الإجرامي تختلف في طبيعتها ووسائل ارتكابها وآثارها عن كثير من الجرائم التقليدية.

وقد بين التحليل أن الجريمة الإلكترونية لا يمكن تفسيرها من خلال العامل التقني وحده، وإنما هي نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية والمؤسسية مع الإمكانات التي توفرها البيئة الرقمية. فسهولة الوصول إلى الآخرين، وإمكانية إخفاء الهوية، واتساع نطاق التفاعل، وسرعة تداول المعلومات، وضعف بعض أشكال الرقابة التقليدية، كلها عوامل أسهمت في توفير بيئة جديدة يمكن أن تستغل في ارتكاب أنماط متعددة من الجرائم الإلكترونية، مثل الاحتيال والابتزاز وانتهاك الخصوصية والتشهير والتنمر والاختراق وسرقة البيانات.

كما أظهر التحليل أهمية الضبط الاجتماعي في تفسير الجريمة الإلكترونية، إذ إن انتقال جانب كبير من العلاقات والتفاعلات إلى الفضاء الافتراضي فرض تحديات جديدة أمام الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية والأمنية والقانونية. ولم تعد الرقابة الاجتماعية التقليدية كافية وحدها لضبط السلوك داخل البيئة الرقمية، الأمر الذي يستدعي تطوير آليات جديدة للضبط تجمع بين التوعية والتنشئة والرقابة المؤسسية والتشريعات والتقنيات الحديثة.

وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن التحولات الرقمية تحمل تأثيرات مزدوجة؛ فهي من ناحية أسهمت في توسيع مجالات التواصل والمعرفة والمشاركة الاجتماعية، ومن ناحية أخرى أوجدت تحديات اجتماعية جديدة، من بينها تراجع بعض أنماط التفاعل المباشر، وتغير مفهوم الخصوصية، وظهور جماعات وعلاقات افتراضية قد تسهم أحيانًا في نشر أو تطبيع بعض السلوكيات المنحرفة. ومن ثم فإن فهم الجريمة الإلكترونية يتطلب النظر إليها داخل السياق الاجتماعي والثقافي الذي تنتج فيه، وليس بمعزل عنه.

وفي السياق الليبي، تبرز أهمية الموضوع بصورة خاصة نتيجة التوسع في استخدام الإنترنت ومواقع التواصل والخدمات الرقمية، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز الوعي المجتمعي وتطوير المؤسسات والآليات المتخصصة في مواجهة الجرائم الإلكترونية. ولذلك فإن الحد من هذه الجرائم لا ينبغي أن يعتمد على العقوبة والملاحقة الأمنية فقط، بل يجب أن يقوم على استراتيجية متكاملة تجمع بين الوقاية الاجتماعية، والتنشئة الرقمية، والتعليم، والإعلام، وتطوير التشريعات، ورفع كفاءة المؤسسات المختصة، وتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الجرائم وحماية بياناتهم وخصوصيتهم.

وعليه، تخلص الدراسة إلى أن الجريمة الإلكترونية تمثل أحد أبرز إفرازات التحول الاجتماعي في العصر الرقمي، وأن مواجهتها تتطلب إعادة التفكير في مفهوم الضبط الاجتماعي ووظائف المؤسسات الاجتماعية في ظل البيئة الرقمية. كما تؤكد أن التكنولوجيا في حد ذاتها ليست سببًا مباشرًا للجريمة، وإنما تتحدد آثارها وفقًا لطريقة توظيفها، ولطبيعة القيم والمعايير الاجتماعية، ومدى قوة مؤسسات التنشئة والضبط، ومستوى الوعي والمسؤولية الرقمية لدى أفراد المجتمع.

ومن هذا المنطلق، فإن بناء مجتمع رقمي أكثر أمنًا لا يتحقق من خلال التطور التقني وحده، وإنما يتطلب تطويرًا موازيًا في الثقافة والقيم والوعي والمؤسسات الاجتماعية والقانونية، بما يضمن الاستفادة من إمكانات التحول الرقمي وتقليل مخاطره، وتحقيق توازن بين حرية الاستخدام والمسؤولية الاجتماعية، وبين الانفتاح الرقمي وحماية الفرد والمجتمع من صور الجريمة المستحدثة.

المراجع

أولاً: الاوراق البحثية

1. الأطرش، عائشة سعيد. (2024). واقع وآفاق الجريمة الإلكترونية ومدى وعي مستخدمي الإنترنت بها في ليبيا. مجلة كلية التربية العلمية، العدد (16)، ص 195–209.
2. أبوالقاسم، سالم مفتاح. (2024). دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجرائم الإلكترونية (المستحدثة). مجلة القلعة، العدد (23)، ص 142–155.
3. ابن شفلوت، جعفر بن محمد بن ذيب. (2025). الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية في المواقع الإلكترونية: تحليل مضمون بعض الصحف الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مجلد 75، العدد 119، ص 1–29.
4. التايب، عائشة. (2008). الثورة الرقمية المضادة: مقاربة سوسيولوجية لجرائم الفضاء الإلكتروني. إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (1)، ص 142–172
5. رجب، سها عيد. (2023). الجرائم الإلكترونية ووعي الشباب بانتهاكها لخصوصية الفرد. حوليات آداب عين شمس، مجلد 51، العدد (5)، ص 299–332.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6. الزهاني، سميرة الهادي. (2026). الشعوذة الإلكترونية والابتزاز المالي للنساء في المجتمع الليبي: دراسة سوسيولوجية للعوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة. مجلة الفاروق للعلوم، مجلد 2، العدد (1)، ص 954–964.
7. الزريبي، سعاد ناجي يوسف. (2025). التحولات الرقمية والأمن السيبراني: مقاربة سوسيولوجية في فهم التهديدات الرقمية وأبعادها الاجتماعية. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، مجلد 3، العدد (4)، ص 55–62.
8. عبدالله، نهى غريب عمر. (2023). الثقافة الفرعية والجرائم الإلكترونية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، مجلد 30، العدد (88)، ص 383–404.
9. حنيش، سوسن علي سالم. (2025). الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية واستراتيجيات مواجهتها. المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية، مجلد 1، العدد (2)، ص 400–410.
10. لطيف، معتز رحيم لطيف، وعبد، عمار سليم. (2021). الطبيعة الخاصة للجريمة المرتكبة عبر الإنترنت وأثرها على الأمن الداخلي. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية.
11. نسيسة، فاطمة الزهراء. (2020). الجريمة الإلكترونية وأثرها على الفرد والمجتمع: دراسة سوسيولوجية. الجزائر: دار ألفا للوثائق.
12. الورفلي، نهلة محمد مفتاح. (2025). قانون الجرائم الإلكترونية في الميزان: قراءة نقدية للقانون رقم (5) لسنة 2022م بشأن الجرائم الإلكترونية. مجلة دراسات قانونية، جامعة بنغازي.
13. الشعاب بحيح، بشير. إجراءات جمع أدلة الإثبات في الجرائم الإلكترونية في القانون الليبي. مجلة كلية الشريعة والقانون.
14. الدغري، أفراح سالم عمر. (2026). الجرائم الإلكترونية وسبل مكافحتها في ظل التشريع الليبي. مجلة الفاروق للعلوم، مجلد 2، ملحق (3)، ص 1–12.
15. قزة، رضاء أبوصاع خليفة. (2026). الجرائم الإلكترونية بين النص الشرعي والتقنين الجنائي الحديث. مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية.
16. الأحرش، عمران حسين. (2026). التحولات الاجتماعية في ظل الثورة الرقمية: دراسة تحليلية لانعكاسات مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية. مجلة العلوم الشاملة.
17. سعيدي، سليمة. (2023). نشوء المجتمعات الافتراضية وتطور الجريمة الإلكترونية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

ثانيًا: التشريعات

دولة ليبيا. (2022). قانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية. طرابلس: التشريعات الليبية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).